

## فرص الإقلال من الفقر بالدول العربية في ضوء نتائج التجربتين الماليزية والسعودية

\* د. عبد العزيز السلومي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.  
\*\* أ. عمر حوتية، جامعة أدرار، الجزائر.

### الملخص

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه شعوب وحكومات العالم ، نظرا لما ينجم عنها من مشكلات أمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية...، وتعاني الدول العربية - ولو بدرجات متفاوتة - من ظاهرة الفقر خاصة المادي منه، وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2014 أن 7.4% من السكان في الدول العربية يعيشون على أقل من 1.25 دولار. ولذا كان لزامًا على القيادات السياسية والفكرية العربية التصدي لمشكلة الفقر والتعامل معها بصورة علمية تسهم في التخفيف من المشكلات التي تتولد عنها، خاصة وأن هناك فرص للتقليل منها أو حتى القضاء عليها، ولعل في تجربة ماليزيا الكثير من السياسات التي يمكن للدول العربية الاستفادة منها وتطبيقها لمكافحة الفقر ، كما أن جهود المملكة العربية السعودية في الحد من ظاهرة الفقر وخاصة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تشكل نموذجا يمكن للدول العربية أن تستعين بها في هذا المجال. وبناء عليه يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هي فرص الإقلال من الفقر بالدول العربية في ضوء السياسات والبرامج المعتمدة في التجربتين الماليزية والسعودية؟

**الكلمات المفتاحية:** الإقلال من الفقر، ماليزيا، السعودية ، السياسات والبرامج التنموية ، الدول العربية.

### **Summary:**

The problem of poverty of the most serious problems facing the peoples and governments of the world, due to the consequent security and economic problems, social, cultural, environmental and ethical ... and suffer the Arab countries - albeit to varying degrees - the phenomenon of poverty especially material from him, has pointed Human Development Report in 2014 to 7.4% of the population in the Arab countries living on less than \$ 1.25. It was therefore incumbent on the political and intellectual Arab leaders to address the problem of poverty and dealing with it in a scientific manner contribute to the mitigation of the problems that generated it, especially since there are opportunities to reduce them or even eliminated, and perhaps in Malaysia experience many of the policies that Arab countries could benefit from them and apply them to fight poverty, and that Saudi Arabia's efforts to reduce poverty, especially in the era of the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah bin Abdulaziz, can serve as a model for the Arab States to draw in this area. Based problematic it can be put on the search as follows:

**What minimize the chances of poverty in the Arab countries in the light of the policies and programs adopted in the two trials Malaysian and Saudi Arabia?**

**Key words:** poverty reduction, Malaysia, Saudi Arabia, development policies and programs, the Arab states

\* [d.assallomy@gmail.com](mailto:d.assallomy@gmail.com)

\*\* [hotiamar@yahoo.fr](mailto:hotiamar@yahoo.fr)

## المقدمة:

تشير التقارير الصادرة عن منظمة "جالوب" العالمية لعام 2014 أن قرابة 22 % من سكان العالم تحت خط الفقر، وكشف تقرير التنمية البشرية لعام 2014 أن 2.2 مليار شخص بالعالم يعيشون في حالة فقر أو هم على حافة الفقر. ويرفع شعار "القضاء على الفقر" بقوة في كافة الاجتماعات الدولية المعنية بالتنمية، ويمثل أحد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، بتخفيض عدد الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام 2015 مقارنة بما كان عليه عام 1990. وقد بذلت العديد من دول العالم جهوداً معتبرة للاقلال من الفقر، فقد انتهجت ماليزيا في سبيل تحقيق أهدافها، مجموعة من الخطط والسياسات، حققت من خلالها إنجازاً تنموياً، وتمكنت من خفض معدلات الفقر، بالاعتماد على ثقافتها الخاصة، وفي إطار احترام مبادئ الدين الإسلامي. وفي المملكة العربية السعودية لم يعد الحديث عن الفقر من المحظورات، بعدما كسر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الحاجز النفسي لتناول تلك المشكلة، عقب زيارته لبعض الأحياء الفقيرة في الرياض، في نوفمبر 2002، وتأكيد ضرورة اجتناب الفقر من المجتمع. وهو ما شكل بداية لتحرك قوي لمعالجة المشكلة.

## إشكالية البحث:

وبناء عليه يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي :

ما هي فرص الاقلال من الفقر بالدول العربية في ضوء السياسات والبرامج المعتمدة في التجريبتين الماليزية والسعودية ؟  
أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول ظاهرة عالمية، ومشكلة تعاني من تداعياتها الشعوب والحكومات العربية، وتشكل تحدياً للنظام الاجتماعي والأمني للدول، ألا وهي تفشي ظاهرة الفقر وانتشاره، وهو ما يتطلب البحث في سبل الاقلال منه، ومحاولة التعرف على التجارب الدولية التي نجحت في الحد منه (تجرتي ماليزيا والسعودية)، وإمكانية الاستفادة منها وتطبيقها في الدول العربية.

## أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، وهي :

- تسليط الضوء على مشكلة الفقر في العالم العربي، والبحث في كيفية معالجة هذه الظاهرة والإقلال منها.
- التعرف على بعض التجارب الدولية الفاعلة في الإقلال من الفقر ومنها التجربة الماليزية والسعودية.
- تقييم نتائج التجريبتين، وإبراز فرص وإمكانات الاستفادة منهما في مكافحة الفقر بالدول العربية.
- الرغبة في أن يكون حل هذه المشكلة في الدول العربية نابع من الخلفية الفكرية والثقافية للأمم العربية الإسلامية.

## منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والاستنباطي التحليلي بهدف دراسة مشكلة الفقر في العالم العربي وسياسات الإقلال منه، وتدعيم ذلك بدراسة مقارنة لتجرتي كل من ماليزيا والسعودية، وللتين يمكن الاستفادة منهما من أجل مكافحة الفقر بالدول العربية.

## خطة البحث :

للإجابة على إشكالية البحث، ارتأى الباحثان تقسيم البحث إلى خمس محاور، حيث شمل **المحور الأول**: التأسيس النظري لظاهرة الفقر في العالم العربي. في حين استعرض **المحور الثاني**: إستراتيجية النموذج الماليزي للاقلال من الفقر، بينما ناقش **المحور الثالث**: إستراتيجية النموذج السعودي للاقلال من الفقر. أما **المحور الرابع**: فيخصص لدراسة مقارنة بين التجريبتين وأهم الدروس والعبر المستخلصة وفرص وامكانيات الاستفادة منهما في مكافحة الفقر بالدول العربية.

## أولاً: التأصيل النظري لظاهرة الفقر في العالم العربي

يعتبر الفقر من القضايا الأساسية التي احتلت مكانة معتبرة في حيز الانشغال العالمي والبحث العلمي<sup>(\*)</sup>، وتفاقم ظاهرة الفقر في معظم الدول العربية يفرض عليها تبني سياسات وبرامج فعالة من أجل مكافحته. فما هو واقع هذه الظاهرة في العالم العربي.

### 1- مفهوم الفقر:

الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات ابعاد وامتدادات اجتماعية متعددة ، تتفاوت في حجمها والآثار المترتبة عليها ، يتشعب التعريف بهذه الظاهرة ويتسع بفعل تعدد العوامل والمتغيرات التي يرتبط بها تارة كسبب وتارة أخرى كنتيجة لها، ولا ارتباطه بمقاربات المختصين.

### 1-1- تعريف الفقر:

يعرف الفقر في قاموس اللغة العربية بأنه: الفَقْرُ، والفَقْرُ ضد الغنى، وهو يشير إلى النقص والحاجة، والمعنى السائد الذي تبادر إلى الذهن قبل غيره هو نقص المال الذي يمكن من تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن.<sup>1</sup>

وفي اللغة أيضا الإفتقار بمعنى العوز، والمتعارف عليه أن الفقر هو حالة العوز المادي حيث يعيش الإنسان دون حد الكفاف، المتمثل بسوء التغذية والجماعة حتى الموت، والذي يؤدي إلى إنخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من إمتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمريض والإعاقاة والبطالة والكوارث والأزمات وغيرها.<sup>2</sup>

وورد في قاموس علم الاجتماع تعريف للفقر على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد<sup>3</sup>، حيث أن مستوى المعيشة يهدف بشكل مباشر إلى قياس كفاءة الحياة، معتمدا على معايير الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات المشتراة من دخل الفرد أو توفيره. ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد وهو ما يسمى خط الفقر<sup>(\*\*)</sup>، حيث يدرج ضمنه كل فرد استهلاكه أقل من هذا الحد باعتباره فقيرا<sup>4</sup>. وهناك من يرى أن الفقر بأنه: " حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات.<sup>5</sup>

<sup>(\*)</sup> تحتفل الأمم المتحدة منذ 1993 باليوم الدولي للقضاء على الفقر، والذي يصادف 17 أكتوبر من كل عام، بهدف تعزيز الوعي بشأن الحاجة لمكافحة الفقر في كافة البلدان.

<sup>1</sup> المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، الطبعة 27، بيروت، 1986، ص ص 589، 590.

<sup>2</sup> رجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987-2007، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية، بغداد، 2009، ص 2.

<sup>3</sup> عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص 342.

<sup>(\*\*)</sup> يعتبر أسلوب خط الفقر الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي، تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، ويعتبر الأسلوب الأنسب لوضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول، كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والاعانات الاجتماعية، ويتضمن أسلوب خط الفقر، منظومة مؤشرات الفقر والتي تشتمل على خطي الفقر المطلق والمدفع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، وشدة الفقر، ومعامل جيني. أنظر: بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، عدد 2003/2.

<sup>4</sup> باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 88.

<sup>5</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا، " الفقر في عربي آسيا من منظور اجتماعي "، نيويورك، الأمم المتحدة، 1997، ص 6.

ويعرف البنك الدولي من خلال تقرير التنمية الدولية (2000-2001) الفقر بأنه عملية مستمرة (ديناميكية) بسبب الحاجة والعوز<sup>6</sup>، كما يعطي البنك الدولي مفهوم آخر للفقر وهو نقص المشاركة في إتخاذ القرارات سواء في نقص إداء الأصوات أم في الحقوق السياسية، وهو شعور بالضعف، وهو الميزة الجوهرية للفقر<sup>7</sup>. وهناك ثلاث معاني متميزة للفقر، وهي<sup>8</sup>:

- 1- الفقر الاجتماعي: هو يتجاوز عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة ليشمل بشكل أوسع عدم المساواة الاجتماعية والدونية والإتكالية والشعور بالنقص والاستغلال.
  - 2- العوز والحاجة: ويشير لفئة من الأفراد غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى العادي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية، كما يحدد نموذجاً للعلاقات الاجتماعية التي تشير إلى من هم المحتاجين والمعوزين الذين يطلبون المساعدة.
  - 3- الفقر الأخلاقي: يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية (كالأسرة، جماعة الرفاق) ويدل هذا المعنى إلى رفض أو قبول الفقر أخلاقياً وإلى المكانة التي يشغلها الفقير وتعيقه عن التمتع. ومن هذا كله نجد أن الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد حيث تميز بين:
    - فقر الدخل: الذي يشير إلى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً.
    - فقر القدرة: الذي يشير إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية.
- أما الفكر الإسلامي فلم يعط تعريف اصطلاحياً للفقر، وذلك لأنه لم يهتم بالناحية الفلسفية للفقر بل اهتم بالناحية العملية، فحدد من هو الفقير تحديداً دقيقاً، فقد ذهب الحنفية إلى أن من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير، وذهب المالكية إلى أن الفقير هو الذي لا يملك قوت سنة، أما الشافعية فالفقير هو من لا مال له ولا كسب، وقد ذهب الحنفية إلى أن الفقير هو من لا يملك شيئاً.
- ويمكن صياغة المفهوم الإسلامي للفقر استناداً لتعريف الفقير: الفقر هو العجز عن تحديد حد الكفاية، والكفاية المعتبرة هي ما يكفي قوت أهل بيت مدة سنة، وحد الكفاية معروف بأنه حد وجوب الزكاة، وهذا التعريف يستند إلى الاحتياجات الفعلية للإنسان<sup>9</sup>.
- ويتمحور الفقري المفهوم الإسلامي حول بعدين رئيسيين هما البعد المادي والبعد الوجودي، يتمثل البعد المادي للفقر بالترقة وعدم المساواة والقهر بكل أشكاله وعدم وجود العلم وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحددها ثقافة المرء الخاصة وأيضا كل أشكال الجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة.
- في حين يتمثل البعد الوجودي للفقر (البعد غير المادي) في عدم قدرة المرء على الوصول لغرضه، وفقدان الخط الحسن أو انعدام الثقة في النفس أو نقص الحب أو قلة الإحترام أو الإحساس بأن الآخرين يهملونه أو يهجره.

## 1-2- أنواع الفقر ومستوياته :

يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها<sup>10</sup>:

<sup>6</sup> أنير عبد الخالق، " إستراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (دراسة مقارنة) "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد بالجامعة المستنصرية، بغداد، 2009، ص 22.

<sup>7</sup> عدنان ياسين مصطفى، "الفقر والمشكلات الاجتماعية"، بحث مقدم إلى ندوة الفقر والغنى في الوطن العرب، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 14.

<sup>8</sup> محمد سليمان الضبعان، "ظاهرة الفقر"، متاح على الموقع: [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)، بتاريخ: 2014/10/27.

<sup>9</sup> حليح الطيب ومحمد حصاص، "الفقر.... التعريف ومحاولات القياس"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2010/07، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 170.

<sup>10</sup> قورين حاج قويدر، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص 17.

1- الفقر المطلق والفقر النسبي: حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل يضمن إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والسكن بصورة كلية، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، بينما يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة

2- الفقر الثابت والمؤقت: الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلية، والفقر الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل و التضامن الشعبي والدولي.

3- في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 م ، فرق بين فقر الدخل المعرف بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات متمثلاً بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد (ومنه حساب خط الفقر المدفع وطنياً: دولار يومياً للفرد) والثاني هو الفقر الإنساني والمعروف ليس بمقياس الدخل وحده بل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية.<sup>11</sup> ويمكن تحديد مستويات الفقر كما يلي<sup>12</sup>: المستوى الجزئي (الفردى - العائلي... ) ، المستوى الكلي (المجتمع) ، المستوى الدولي (الدول الغنية والدول الفقيرة) ، المستوى القاري (القارة الأوروبية ، الإفريقية ، أمريكا...).

ويختلف مفهوم الفقر من مجتمع لآخر، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر، فمن يعد فقيراً حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنياً في إحدى الدول الإفريقية والآسيوية. كما أنه من كان يعتبر فقيراً نسبياً بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع.<sup>13</sup> وإذا ما سلّمنا أن الفقر هو مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر، ومن مكان إلى آخر فإنه من المفيد أن يتم بناء خرائط للفقر - تشبه إلى حد بعيد خرائط النشاطات الزلزالية لأي بلد- التي تساعد دون أدنى شك على بناء سياسات لمحاربة الفقر تعتمد على المنظور الجزئي آخذة بعين الاعتبار الإمكانات التنموية للجهة أو المنطقة. وهو نفس الأمر بالنسبة للمتغيرات الأخرى مثل توزيع الفقر حسب الجنس، السن، المستوى التعليمي... الخ.<sup>14</sup>

## 2- تحليل ظاهرة الفقر في البلدان العربية :

لدراسة ظاهرة الفقر في البلدان العربية تطرح إشكالية أمام الباحث فيما يخص التعامل مع المعطيات (\*)، وغالباً ما يعتمد على مصادر المنظمات الدولية التي هي بدورها تواجه صعوبات جمة في التعامل مع المصادر الرسمية أو إنجاز مسح ذات مصداقية، نظراً للتركبية

<sup>11</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 م ، تحديات الأمن الإنساني " ، شركة كوركي للنشر ، بيروت ، 2009 م ، ص 11 .

<sup>12</sup> شريف غياط ، عبد المالك مهري ، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربتها : دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية ، جامعة صفاقس - تونس ، خلال الفترة 27 - 28 - 29 / 6 / 2013 م ، ص 2.

<sup>13</sup> فائز بن إبراهيم الحبيب، " النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية : دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة 1965-1990" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 23 ، العدد 1995/04 ، مكتبة جابر الأحمد المركزية ، الكويت.

<sup>14</sup> شريف غياط ، عبد المالك مهري ، مرجع سابق .

(\*) هناك إشكالية في المعطيات خاصة في العالمين العربي والإسلامي والدول المتخلفة عموماً. فالمعطيات الإحصائية الرسمية تحاول دائماً أن تدفع بالمؤشرات إلى منحى إيجابي قصد إبراز نجاح الجهود التنموية والسياسات الحكومية. أما المراكز المستقلة - إن وجدت - فتحاول اعتماد مؤشرات موضوعية وإبراز مستويات الفقر الأكثر قرباً من الموضوعية. أما مصادر السياسيين، المفكرين والصحفيين المعارضين فيدعون باتجاه المنحى التصاعدي لإبراز فشل البرامج التنموية للحكومات. ولذا يجد الباحث الموضوعي المستقل نفسه أمام إشكالية التعامل مع المعطيات.

السوسولوجية والثقافية لهذه المجتمعات وكذا حساسية دراسة هذه الظاهرة من قبل السلطات الرسمية لهذه البلدان ، حيث تعتبر إبراز ظاهرة الفقر ككشوف عن عورة الحكومات لأن بالنسبة لها يعتبر الفقر أمر مخجل لها خاصة أمام الرأي العام المحلي والدولي .

## 2-1- مؤشرات حول ظاهرة الفقر في البلدان العربية :

وفقا لإحصائيات البنك الدولي في عام 2013، فإن:

- عدد سكان العالم العربي حوالي 345 مليون شخص.

- إجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة تريليون و490 مليار دولار.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي لا يزيد عن حوالي 3500 دولار في السنة.

- يعيش في العالم العربي 11 مليون شخص على أقل من دولار واحد في اليوم وهو ما تصنفه الأمم المتحدة باعتباره "فقرا مدقعا"<sup>15</sup>.

بينما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2014 إلى أن 7.4 % من السكان في الدول العربية يعيشون على أقل من 1.25 دولار.<sup>16</sup>

وإذا كانت الجهود الدولية لمكافحة الفقر أثمرت انخفاضاً لعدد الفقراء بآسيا وتحديداً في الصين بنسبة 63 % خلال نحو ثلاثين عاماً. كما خرج ملايين الأشخاص من دائرة الفقر في دول مثل الهند والبرازيل، إلا أنه ولأسباب فشل السياسات التنموية ، وبفعل تداعيات الأزمة العالمية على الدول الكبرى ، وما انجر عنه من خفض مساعداتها للدول الفقيرة، إذ شهدت أكبر تراجع لها منذ عام 1997 لعامين متتاليين بـ 4 بالمائة في 2012 و 2 بالمائة في 2011 لتصل إلى 125.6 مليار دولار<sup>17</sup>. جعل الكثير من الدول ومنها الدول العربية تبقى غارقة في الفقر ، بالرغم مما تتمتع به من طاقات طبيعية وبشرية.

- في اليمن ، ووفقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) يؤثر الفقر في اليمن على نحو 42 % من سكان البلاد ، ويعيش 80 % من فقراء اليمن في مناطق ريفية، ويعيش نصفهم على الأقل على أقل من دولارين في اليوم.

- في مصر، تزيد نسبة الفقر عن 25 %، ويعيش ثلثي السكان في صعيد مصر في فقر مزمن.

- حتى في بلد نفطي مثل العراق، تبلغ نسبة الفقر، وفقاً للبنك الدولي 18.9 %، في حين تصل في الأردن المجاور إلى 14.4 %، وفي لبنان تزيد لتصل إلى 28.6 %<sup>18</sup>.

- تنخفض نسبة الفقر في دول مثل تونس والجزائر، وتصنف وفقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية كدول ذات دخل متوسط.

- في المغرب تتركز ظاهرة الفقر في الأرياف والمناطق العشوائية المحيطة بالمدن الكبرى وبالأحياء الفقيرة فيها، ويمثل عدد الفقراء 15 % من السكان. لكن الأوضاع أخذت تتحسن في السنوات الماضية بعد الارتقاء بالبنية التحتية بالمناطق الريفية وتوسيع نطاق التعليم<sup>19</sup>.

ولاتزال الدول ذات مؤشرات التنمية البشرية العالية كالكويت والبحرين والإمارات والسعودية وقطر أقلية مقارنة ببقية الدول العربية.

## 2-2- الأسباب التي أدت لوجود الفقر في الوطن العربي:

<sup>15</sup> العالم العربي يواجه الفقر في يومه العالمي، سكاى نيوز عربية ، الجمعة 17 أكتوبر 2014، الموقع: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/695394>

<sup>16</sup> تقرير التنمية البشرية 2014 ، " المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر " ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك ، 2014.

<sup>17</sup> محاربة الفقر.. مهمة ليست بالمستحيلة ، موقع سكاى نيوز عربية : <http://www.skynewsarabia.com/web/article/385848>

<sup>18</sup> العالم العربي يواجه الفقر في يومه العالمي، مرجع سابق .

<sup>19</sup> البلدان العربية واليوم العالمي للفقر ، الخميس 28 ذو الحجة 1435هـ - 23 أكتوبر 2014م ، موقع قناة العربية نقلا عن صحيفة "الحياة" :

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/10/23.html>

يمكن إبراز أسباب وجود الفقر في الوطن العربي كما يلي:

- 1- إخفاق الاستراتيجيات الإنمائية الحكومية وإصلاحات السوق على المستوى الكلي.
  - 2- التوزيع غير العادل للثروات الوطنية، ومحدودية الفرص أمام بعض الفئات ومنهم (الفقراء) لتحصيل الأصول الإنتاجية والاستفادة من الأموال والخدمات العامة وتسيير شؤونها (تفشي مظاهر التمايز الاجتماعي)، فانعكس ذلك سلبا على التماسك الاجتماعي.
  - 3- أعباء الحروب والصراعات الأهلية التي فتكت بالمجتمع العربي قبل اقتصاده، كالحرب على العراق، وكذا الوضع في فلسطين، ولبنان، والسودان، والصومال، وجراء النزاعات الداخلية ببعض الدول العربية التي شهدت ما يعرف بالربيع العربي مثل ليبيا وسوريا<sup>(\*)</sup>.
  - 4- تسارع النمو الديموغرافي ، وكبر حجم الأسر وارتفاع معدلات الإعالة يؤدي إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسر الكبيرة وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتج عنها الفقر بآتم معناه.
  - 5- التدهور البيئي ، وما ينجم عنه من ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة التغيير المناخي العالمي، أو ما يعرف اليوم بظاهرة الاحتباس الحراري والجفاف الذي ضرب مناطق المخزون العالمي لإنتاج القمح في العالم.<sup>20</sup>
  - 6- تدني المستوى التعليمي وتفاقم مشكلة الأمية ، وتشير الإحصائيات إلى ما يربو عن 97 مليون أمي بالوطن العربي (27%) حسب بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم Alecso (الألكسو) لسنة 2013.<sup>21</sup>
  - 7- تفاقم مشكلة البطالة: على الرغم من ثدرة الإحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية، وعدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب.
- فقد أفاد تقرير قدم لمؤتمر العمل العربي في دورته الـ(14) بالقاهرة في سبتمبر 2014 حول "التعاون العربي وآفاقه لدعم التشغيل" أن نسبة البطالة ارتفعت الى نحو 17% في البلدان العربية خلال 2013، بما يعادل نحو 20 مليون شخص خصوصا في ظرفية طبعها الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة. ويستحوذ الشباب على النصيب الأكبر بين صفوف العاطلين بنسبة 54% مشيرا إلى أن نسبة الشباب المتعلمين 27% من العاطلين ، بينما تقدر نسبة النساء بنحو 41%، مقابل 23% بين الرجال.<sup>22</sup>
- في حين أكد أن دول الخليج تحوز على أدنى مستويات للبطالة في العالم العربي، وحتى عبر العالم، إذ لا تتجاوز 3 بالمائة.<sup>23</sup>

<sup>(\*)</sup> ارتفع معدل الفقر في سوريا على سبيل المثال والتي تعاني من نزاع داخلي إلى 45%، في حين كانت في عام 2010 حوالي 12%، بحسب تقرير "أهداف الألفية لعام 2014"، وكانت نسبة الالتحاق بالتعليم فوق 95% في 2010، ووصلت اليوم إلى حوالي 50 - 70% حسب المناطق. أضف لذلك ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانتشار الأمراض الوبائية.

<sup>20</sup> أبو الفحيم زياد ، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في الوطن العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي 2009.

<sup>21</sup> عمر حوتية ، " دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية : دراسة لتجربتي جمعية "اقرأ" لحو الأمية بالجزائر، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن " ، مجلة التكامل الاقتصادي ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي ، جامعة أدرار - الجزائر ، عدد 3 / 2014.

<sup>22</sup> - منظمة العمل العربية ، ارتفاع البطالة إلى 20 مليون شخص ، جريدة الحياة ، لثلاثاء 16 سبتمبر / أيلول 2014 .

<sup>23</sup> تصريح المدير العام لمنظمة العمل العربية ، جريدة الجزائر نيوز ، الأحد ، 14 أبريل

http://www.djazairnews.info/national/422013.html. 2013

8- في الأقطار النفطية يلاحظ وجود تركيز الثروة بأيدي فئة قليلة من السكان إذ أن الدراسات تشير إلى أن 90 % من الثروة النفطية حصل عليها 20 % من السكان في الدول النفطية في حين توزعت باقي الثروة والبالغة نسبتها 10 % على باقي السكان، أما في الدول غير النفطية فتقول الدراسات أن 20 % من السكان يحصلون على 50 % من الناتج المحلي الإجمالي في حين يحصل 80 % على باقي الناتج، أي 50 % .<sup>24</sup>

9- نقص الصرامة والشفافية في استعمال الموارد، إضافة إلى ظاهرة تبذير الموارد والفساد الإداري والاقتصادي. فالفساد يؤدي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام.

10- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات، مما يعكس سلبيًا على تشجيع المبادرات الاستثمارية وخنق كل المشاريع المقترحة لمحاربة الفقر في هذه البلدان.

### 3- سياسات وبرامج الإقلال من الفقر:

عبرت وثيقة الأهداف الإنمائية عن ضرورة مكافحة الفقر باعتباره الهدف الأول والرئيسي الذي ينبغي أن تتوجه إليه كل الجهود في الألفية الجديدة. وأعلنت بعض الدول العربية استراتيجيات قومية لمكافحة الفقر، ومنها الأردن ومصر والسعودية.

### 3-1- خطوات إعداد سياسات وبرامج الإقلال من الفقر:

إن إعداد سياسات وبرامج الإقلال من الفقر عملية تتطلب العمل الجاد وبشكل علمي ومدروس، وذلك باتباع الخطوات التالية:<sup>25</sup>

- 1- تحديد من هم الفقراء ، وتقدير حجمهم ومدى معاناتهم من الفقر وبشكل دقيق.
- 2- تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي ومعرفة مستوى التعليم والصحة والتغذية والسكن لهم.
- 3- تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة لمواجهة الفقر ومدى إرتباطها بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية كالنمو الإقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروة والنمو السكاني وغيرها.
- 4- بوضع السياسات لتخفيف الفقر ووضعها موضع التنفيذ ومن ثم يتم تشخيص الخلل في تنفيذ هذه السياسات ومعالجته. وتتمثل أهم هذه السياسات والبرامج في<sup>26</sup>: شبكات الضمان الاجتماعي، برامج الأشغال العامة، برامج التحويلات النقدية والعينية.

### 3-2- منهجية الإسلام في معالجة الفقر:

تعد نظرة الإسلام إلى مشكلة الفقر ومنهجيته في معالجتها من أبح الطرق والأساليب في ذلك، يدرك هذا المطلع على حقيقة الإسلام وما جاء به من تعاليم ونظرة الاسلام إلى الفقر تنطلق من جانبين هما<sup>27</sup>:

- 1- الجانب المادي: وهو ضعف الحال المادي وعدم وجود ما يكفي الإنسان من الحاجيات وأحيانًا الضروريات.
- 2- الجانب المعنوي: وهو فقر تصاب به النفس والروح حيث يفقد الإنسان معه أخلاقًا ضرورية، كالتقوى والرضا، وقد يكون هذا الفقر موجودًا في ظل وجود غنى مادي؛ لكن تبقى النفس فقيرة، وقد يكون وجوده في ظل فقر مادي فتكون المشكلة ظاهرة.

<sup>24</sup> شريف غياط ، عبد الملك مهري ، مرجع سابق ، ص 6.

<sup>25</sup> قياس الفقر في التطبيق، 2008 ، ص 1 ، 2 ، www.firashiary.jeeran.com ، على الموقع

<sup>26</sup> علي عبد القادر علي ، الفقر : مؤشرات القياس والسياسات ، متاح على الموقع : [www.arab-api.org/images/publication/pdfs/.../113\\_develop\\_bridge4.pdf](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/.../113_develop_bridge4.pdf)

<sup>27</sup> الفريخ، صالح بن عبد الله، " معالجة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي "، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (45)،

ص. 1429.

ومما أثر من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: " اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر" <sup>28</sup>، بل جاء الأمر بالتعوذ من الفقر في قوله صلى الله عليه وسلم: " تعوذوا بالله من الفقر ومن القلة". <sup>29</sup>

وسلك الإسلام منهجية متميزة في التعامل مع الفقر ومحاربه، من خلال تفعيل دور الفرد والمجتمع والقيادة في علاج مشكلة الفقر <sup>30</sup>.

وقد جاء الإسلام استباقيا في نظره الثابتة والإستراتيجية للإقلال من الفقر، وفي هذا شرع الإقتصاد الإسلامي حزمة من الإجراءات المهمة في هذا المجال أهمها: الحث على العمل ومحاربة البطالة والتسول، التنظيم الدقيق للمعاملات. وهي استراتيجيات تكفل إذا ما عمل بما تحقيق نتائج مرضية عن العدل والغنى والإقلال من حدة الفقر، ومع ذلك فقد لا يحدث أن يتم العمل بهذه الإستراتيجيات على الأرض، كما قد تحدث ظروف طارئة كالمجاعات والكوارث والحروب تؤدي إلى استفحال مشكلة الفقر، فستكون المعالجة حينها عن طريق: التكافل الاجتماعي من خلال الزكاة والأخوة الإسلامية وكفالة الأقارب والوقف والقرض الحسن. <sup>31</sup>

### ثانيا: إستراتيجية النموذج الماليزي للإقلال من الفقر

ماليزيا دولة إسلامية تقع في وسط جنوب شرق قارة آسيا، عاصمتها كوالالمبور، نالت استقلالها في 31 أغسطس 1957، تبلغ مساحة ماليزيا حوالي 329,845 كم<sup>2</sup> <sup>32</sup>، أما عدد سكانها فقد بلغ 28,3 مليون نسمة وفقا لإحصاء عام 2010 (8.2% منهم أجنبية) <sup>33</sup>، ووصل العدد إلى 29.7 مليون نسمة سنة 2013 <sup>34</sup>، ينقسمون إلى مجموعات عرقية رئيسة لكل منها دينها، ولغتها، وحضارتها، وأهمها شعب الملايو الذين يشكلون غالبية السكان. يليهم الصينيون وهم يسيطرون على معظم الإقتصاد ثم الهنود.

تشكل التجربة الماليزية إحدى التجارب الناجحة في مجال التنمية البشرية المستدامة، وهي تجربة جديدة بالاهتمام والدراسة. وتتبع أهمية دراسة النموذج الماليزي في التنمية والإقلال من الفقر، كون ماليزيا دولة إسلامية استطاعت النهوض باستخدام هذه

الثقافة

وهذا ما يزيل كل إحباط أو يأس كادا أن يحكما باستحالة استعادة الأمل في أي تقدم يحصل في العالمين العربي والإسلامي.

### 1- مكافحة الفقر ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية بماليزيا :

تعتبر ماليزيا مثالا على بلد نام ابتكر مدخله الخاص لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام مع التركيز على مكافحة الفقر،

وقد تمت مكافحة الفقر في خطط التنمية بماليزيا من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية تبنتها الحكومة منذ الاستقلال إلى الآن.

<sup>28</sup> أخرجه النسائي، في السنن الكبرى، باب الاستعاذة من الكفر، (221/7).

<sup>29</sup> المرجع السابق، باب الاستعاذة من الفقر (214/7).

<sup>30</sup> باتل جبر بتال السبيعي، " محاربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وأثرها في الوقاية من الجريمة دراسة تأصيلية "، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1432هـ/2011م، ص 49.

<sup>31</sup> سالم بروق، "الإقلال من الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي مقارنة معرفية"، المنتدى الدولي: الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية - الجزائر، 24 - 23 فيفري 2011.

<sup>32</sup> ماليزيا، موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

<sup>33</sup> خطاب رئيس الوزراء الماليزي السيد عبد الواحد عمر في اختتام النقاش حول الخطاب الملكي في البرلمان الماليزي يوم: 2013/07/31.

<sup>34</sup> أنظر: تقرير التنمية البشرية 2014، مرجع سابق، ص.215.

## 1-1- مكافحة الفقر ضمن السياسة الاقتصادية لماليزيا:

تم التركيز في السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) التي تم إعلانها في 1970 على القضاء على الفقر، والقضاء على الارتباط بين العرقية والمستوى الاقتصادي، وتم ترجمة هذه الرؤية إلى برامج ومشروعات على مدى أربع خطط خمسية، والتي ركزت أساساً على تخفيض التباينات الاقتصادية والاجتماعية للمالايين Malays أغلبية السكان. مما أدى لزيادة حصص التوظيف والعمل لصالحهم إلى حد كبير، وبواقع نمو سنوي 6,8% لمتوسط ناتج الدخل القومي.<sup>35</sup>

بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام 1990 بادر مهاتير محمد باستحداث سياسة التنمية القومية، وكان هدفها إحداث "التنمية المتوازنة"، ليس على الصعيد العرقي فقط، بل على الصعيد الاقليمي والقطاعي أيضاً، مع الاستمرار في مكافحة الفقر. ودعم سياسة التشغيل، وكذا الاعتماد على القطاع الخاص<sup>36</sup>. وفي 28 فبراير 1991، تم تبني رؤية 2020، أو في اللغة المحلية (WAWASAN 2020)، هي خطة لثلاثين سنة، تهدف للانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول 2020.

وبالرغم من تداعيات الأزمات المالية (1997 و 2008) بقي معدل النمو العالي على حاله، مع التصّخم المنخفض والعمالة الكاملة واستقرار الأسعار، والتدفق الكبير للاستثمار المباشر الأجنبي، وهو ما ساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الماليزي.

## 1-2- السياسة الاجتماعية وأثرها في الاقلال من الفقر:

مرت السياسة الاجتماعية في ماليزيا منذ 1957 بثلاث مراحل في تطورها، ويمكن تفسير هذا التطور في سياق التعديلات التي دخلت على دور الحكومة في التنمية الشاملة في البلاد<sup>37</sup>:

**المرحلة الأولى (1957 – 1980):** ركزت على توفير البنية التحتية والتنظيمية والخدمات الأساسية، والاهتمام بالمناطق الريفية.

**المرحلة الثانية (1980 – 1997):** تطوير وإنجاز السياسة الاجتماعية، وتبني الحكومة إجراءات لمجابهة الفقر، ودعم مساهمة

المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في تحسين نوعية الخدمات.

**المرحلة الثالثة (1997 وإلى الآن):** تبنت الحكومة إجراءات تحويلية لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية عام 1997 على الفقراء،

كما حافظت على توفير مساعدات الرفاه والخدمات الاجتماعية.

وتنوع الإنجازات التي تحققت في الجانب الاجتماعي وانعكاساتها على التنمية البشرية في ماليزيا، من حيث ترتيب ماليزيا ضمن

مجموعة البلدان ذات مستوى عال في التنمية، ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2014 بأن ماليزيا حققت ترتيباً صاعداً (المرتبة 62)<sup>(\*)</sup>.

وسنسلط الضوء على ما تم إنجازه في هذه المجال من خلال الإشارة إلى المؤشرات الاجتماعية المتاحة<sup>38</sup>:

### 1-2-1- في مجال التنمية الصحية:

تركزت برامج التنمية لقطاع الصحة الماليزي منذ 1957 على تحسين صحة كل الماليزيين، من خلال توفير منظومة متكاملة وشاملة

من خدمات صحية عالية الجودة، اشتملت على مستويات رعاية أولية، وثانوية، وثالثية Tertiary وتم دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها

<sup>35</sup> عمر حوتية، " القيادة الابداعية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة " التجربة الماليزية أنموذجاً"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول الإبداع والابتكار

للتنمية المستدامة 2014 : القيادة من خلال الإبداع والابتكار والاستدامة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، أيام 20 - 22 أكتوبر 2014 .

<sup>36</sup> Bartholomew M. Nyagetera, Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania, p:6, 7, available on the following link, <http://archive.lib.msu.edu/DMC/African.pdf>

<sup>37</sup> عمر حوتية، " القيادة الابداعية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة " التجربة الماليزية أنموذجاً"، مرجع سابق .

<sup>38</sup> حسب تقرير التنمية البشرية 2014 جاءت قطر في مقدمة الدول الاسلامية (المرتبة 31) بمؤشر بلغ 0,851، تليها السعودية في المرتبة 34 ومؤشر

0,836، فيما ماليزيا بمؤشر 0,773 والمرتبة 62 عالمياً. أنظر: تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص: 162-164.

<sup>38</sup> عمر حوتية، " القيادة الابداعية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة " التجربة الماليزية أنموذجاً"، مرجع سابق .

الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال<sup>39</sup>.  
وقد أدت برامج الصحة في ماليزيا والانفاق على تحسين خدماتها (نسبة الانفاق على الصحة من الناتج الجمالي 3.6% إلى عدة نتائج، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 76 لكل 1000 مولود حي عام 1957 إلى 10 في الفترة من 2000 إلى 2005، كما تناقص معدل وفيات الأمهات من 280 لكل 100 ألف مولود حي عام 1957 إلى 20 في 1990، و 29 عام 2010. وبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة حوالي 75.0<sup>40</sup>.

### 1-2-2- التعليم والتنمية:

أدرت القيادات الماليزية منذ الاستقلال أهمية التعليم في تطور البلاد، ولذلك شكل النظام التعليمي واحدا من الروافد الجوهرية للأصالة الثقافية التي عبرت عن خصوصية التجربة الماليزية. فالتعليم في ماليزيا مجاني يدوم أحد عشر عاما، وأُنجزت وزارة التعليم برامج تعليم أولي، وثانوي، وعالي، بالإضافة لمشروعات تدريب المعلمين. كما استفادت ماليزيا من البلدان المجاورة وخاصة اليابان أين كانت ترسل بعثات من الطلاب من أجل رفع مستواهم مع إلزامهم بالعودة عند نهاية فترة التكوين، وانتقلت سريعا من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الأولية إلى بلد يقوم على الصناعات التي تتميز بكثافة عالية للرأس المال المعرفي.

وتشير الإحصائيات إلى أن انفاق ماليزيا على التعليم يبلغ عادة نحو ثلاثة أضعاف ما يُنفق على الجيش والدفاع<sup>(\*)</sup>.

وفي مجال البحث والتطوير، تمنح للباحثين التي تركز أبحاثهم على خلق القيمة إعفاء ضريبي ب 50% لمدة 5 سنوات على الدخل التجاري لنتائج أبحاثهم، وتراوحت براءات الاختراع الممنوحة بين 1500 إلى أكثر من 2000 سنويا في الفترة 2010/2000<sup>41</sup>.

وقد خصصت الحكومة الماليزية خلال الخطة التاسعة (2006-2010) مبلغ 23,198 مليار رنغت لتطوير التعليم، عبر برنامج متكامل للتنمية التعليمية يشمل كل أنواع المدارس ويصل لكل المناطق ويلبي حاجة كل الأعراق.

وقد ترتب على برامج التعليم وما أنفق عليها، وعن سياسة التعليم المعممة واستقطاب عشرات الجامعات الأجنبية الرائدة التي فتحت فروعها لها، تحسن واضح في الأوضاع التعليمية ظهر من خلال انخفاض نسبة الأمية إلى 11.3% في الفئة العمرية ما فوق الخمسة عشر عاما، و 2.8% للفئة العمرية ما بين 15 و 24 عاما، وذلك خلال الفترة ما بين 2000 و 2004، وهي معدلات تقل كثيرا عن

<sup>39</sup> نورة خالد السعد ، تجربة ماليزيا.. وحافز، صحيفة المدينة، الجمعة 2012/06/08 م ، الموقع : <http://www.al-madina.com/node/383123>

<http://www.al-madina.com/node/383123>

<sup>40</sup> تقرير التنمية البشرية 2014 ، مرجع سابق ، ص 187.

<sup>(\*)</sup> فمثلا بلغت ميزانية التعليم لسنة 2011 نحو 40.13 مليار رنغت أي حوالي 13 مليار دولار، فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش 14.04 مليار رنغت أي حوالي 4.56 مليار دولار . أنظر : محسن صالح ، "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف" ، مركز الجزيرة للدراسات ، متاح على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/>.

<sup>41</sup> الصادق بوشنافة وعائشة موزاوي ، " دور حماية الابداع المعرفي في تحفيز أنشطة البحث والتطوير - تجربة ماليزيا - "، الملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة سعد دحلب- البليدة، الفترة 17-18 أبريل 2013 ، ص: 12.

نظيراتها ببلدان نامية. كما بلغ معدل تعلم القراءة والكتابة للبالغين (ما يزيد عن 15 عاما) بلغ 93.1 % خلال الفترة (2005-2010)<sup>42</sup>، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم، مما يعكس أهمية التعليم في أجندة التنمية القومية.

### 1-2-3- التشغيل والتنمية:

استطاعت ماليزيا أن تحافظ على مستوى تشغيل عال خلال المدة من 1970-2000، ويعزى ذلك للتوسع السريع والمستمر للاقتصاد، وقد أسهمت الأزمة المالية عام 1997 وما نجم عنها في زيادة معدلات البطالة، مما أضطر الحكومة الماليزية إلى اتخاذ عدة إجراءات للتغلب عليها، تشمل تعزيز التشغيل الذاتي في مجالات التجارة المنظمة البسيطة، ومؤسسات العمل الصغيرة والزراعية، وإغراء أصحاب العمل ورجال الصناعة بتأجيل تخفيض النفقات على حساب تخفيض الأجر، وساعات عمل أقل، أو تسهيل حراك العمال. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض معدل البطالة الى 3 % وهي نسبة تماثل أو أقل من العديد من الدول المتطورة، ( بلغ هذا المعدل 8.3 % في الوم.أ، 10.7 % في اليابان، 4.6 % في المملكة المتحدة في 2012، بينما بلغ 4.2 % في كوريا الجنوبية، 9.8 % في تركيا، 6.7 % في الأرجنتين في 2011).<sup>43</sup>

### 1-2-4- الحماية والأمن الاجتماعي:

تمثل الهيئات الحكومية المصدر الرئيس لتوفير الحماية والأمن الاجتماعي بماليزيا، مع قلة إسهام القطاع الخاص. وتهدف سياسات الحماية الاجتماعية والأمن إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، وهي تتعلق بدعم مساعدة الرفاه، وإنجاز برامج التخفيف من حدة الفقر، ودعم الحاجة للإسكان والمياه والصرف الصحي. وقد تم تبني عدة آليات في ذلك، مثل إنشاء صندوق تأمين العاملين، وصندوق القوات المسلحة، ومساعدات الرفاه الاجتماعي، ونظم التعويض المهني، والتأمين الخاص، والرعاية الصحية ... الخ. وهكذا، عرفت ماليزيا عددا كبيرا من نظم الحماية الاجتماعية الجيدة، ويرجع بعضها إلى عام 1950، وظلت قادرة على الوفاء بأغراضها، وصالحة للتمويل رغم بعض الأزمات الاقتصادية في الأعوام 1980، 1990.

### 2- استراتيجية مكافحة الفقر في ماليزيا:

تبنت ماليزيا استراتيجية لتوزيع الدخل في كل السياسات والخطط التنموية المشار إليها، هدفت لمكافحة الفقر المدقع وإعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة من السكان الأصليين. وقد كان تقليص الفقر في قمة أجندة التنمية القومية منذ 1970<sup>(\*)</sup>، وأساسا: "السياسة الاقتصادية الجديدة"، حيث نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها الموجهة للفقر برامج محددة أبرزها الآتي<sup>44</sup>:

- 1- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا: الذي قدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين ظروف السكن بتوفير المياه والكهرباء، وأحيانا تقدم خدمات مباشرة للفقراء.
- 2- تقليص اختلافات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية: حيث تم إنشاء برنامج أمانة أسهم البومييترا، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء وبفترات تصل إلى 4 سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا

<sup>42</sup> تقرير التنمية البشرية 2013، نخضة الجنوب، برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، نيويورك، 2013.

<sup>43</sup> إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الأسبوعية للمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية، مصرف ليبيا المركزي، 2012، ص2.

<sup>(\*)</sup> تكافقت عدّة أسباب لمقاومة الفقر لعل أهمّها " أحداث 13 مايو 1969م، (العرقية) التي عجلت بتصميم وتنفيذ "السياسة الاقتصادية الجديدة"، التي

ركزت على القضاء على الفقر المدقع، وما يرتبط به من عدم وجود فرص توظيفية، وانتشار البطالة، وتدني مستوى المعيشة بشكل عام.

<sup>44</sup> شريف غياط، مرجع سابق، ص8.

من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها، كما يوجد برنامج غير حكومي (برنامج أمانة اختيار ماليزيا) يهدف إعانة هذه الطبقات وتمويل مشاريعها في الزراعة ومشروعات الأعمال وغيرها.

3- إعانة الأفراد والأسر التي تعول أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو غير قادرين على العمل (إعانة شهرية بين 130 و160\$).

4- تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية: وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنوياً.

5- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق النائية الفقيرة: بما فيها مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، وتوسيع قاعدة الخدمات الأساسية بالمناطق السكنية الفقيرة بالحضر (رؤية 2020).

6- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، وتشجيع القطاع الخاص لفتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي بالريف والمناطق النائية، وتقديم خدمات أفضل ومجانية في الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

7- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالتعاون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

8- تأسيس عدد من الصناديق بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود وكان من أهمها صندوق إقراض العاملين.

9- تدعيم التعليم الأساسي والثانوي وتوجيه دعم أكبر للمنح الدراسية، وكذا زيادة الميزانية المخصصة للرعاية الصحية.

وكنتيحة مباشرة لتلك السياسات سجل مدى الفقر في المناطق الحضرية 1.7% من عدد السكان في المناطق الحضرية و 8.4% في المناطق الريفية<sup>45</sup>. وتم توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء ونجحت أيضاً في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار استراتيجية 2020م.

### 3- دروس وعبر من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر:

ماليزيا دولة إسلامية مكنت من أن تنضم إلى ركب النور الآسيوية وتطمح اليوم أن تلتحق بركب الدول الصناعية بحلول 2020، وهناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية ومحاربة الفقر، وتتمثل فيما يلي:

- استقرار المناخ السياسي للبلاد حيث لعب دور مهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام، فالإقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة.

- اعتمدت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.

- مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسة الوطنية .

- استقرار السياسات الاقتصادية والمشاركة الشعبية والإدارة الجيدة، أي المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والشفافية في الحكم والمساءلة العامة كما أن نظام الحكم قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع واللامركزية في صنع القرار.

<sup>45</sup> أنظر موقع البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.URHC?display=graph>

- إقامة مشروع مصرف لإقراض الفقراء من أجل توليد دخول جديدة لهم تساعد على الخروج من ربقة الفقر، وهو عمل يمكن للأفراد القيام به في شكل مجموعات صغيرة وقد طبقت التجربة في ماليزيا على شكل قروض حسنة، وقد نجح في القضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية، كما كان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر.<sup>46</sup>

- تخصيص موارد ضخمة من أجل تنمية البنية التحتية التي تعتبر أولوية اقتصادية مهما كانت مستويات النمو.

- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

47

- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وعوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها: ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشجع حاجات السوق المحلية، أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه، الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

- امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى

الآن.

- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت.

- بهدف تقليص اللجوء ليد العامل الأجنبية تم إلغاء أحكام العمل الليلي بالنسبة للإناث بغية عملهن بالشركات متعددة الجنسيات، كما أن توجه النشاطات نحو التكنولوجيا بداية من سنوات التسعينات أدى إلى ظهور الحاجة إلى كفاءات ذو قدرات معرفية خاصة، فأنشأت الحكومة مؤسسة تنمية الموارد البشرية في عام 1993، مما ساهم في تلك الفترة في تكوين أكثر من 500 ألف شخص.<sup>48</sup>

### ثالثاً: إستراتيجية النموذج السعودي للإقلال من الفقر

قبل سنوات كان البعض يتعامل مع قضية الفقر في السعودية باعتباره شيئاً غير موجود في بلد يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم. ومنذ الخطوة التاريخية والبادرة غير المسبوقة التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في ليلة الخامس عشر من رمضان، من عام 1423هـ / نوفمبر 2002، حين قام بزيارة لأحد الأحياء الفقيرة في مدينة الرياض فجأة، ودون سابق ترتيب، وتأكيد ضرورة اجتثاث الفقر من المجتمع<sup>49</sup>. شكلت تلك الزيارة بداية لتحرك قوي لمعالجة المشكلة، والاهتمام بقضية الفقر بالمملكة.

### 1- حجم مشكلة الفقر في المملكة وأسبابها:

<sup>46</sup> شريف غياط، عبد الملك مهري، جمع سابق، ص 9.

<sup>47</sup> عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، الشهر 5، السنة 3، الكويت.

<sup>48</sup> BRYAN K. RITCHIE (2005), Coalitional Politics, Economic Reform, and Technological Upgrading in Malaysia, World Development Vol. 33, No. 5, pp. 751.

<sup>49</sup> محمد الحيدر، «خط الكفاية».. مصطلح تنموي جديد وابتكار سعودي للحد من الفقر، صحيفة الرياض، الخميس 10 أبريل 2014م، العدد 16726.

إن حركة التحديث بالمملكة خلال العقود الثلاثة الماضية حققت تنمية شاملة ومتسارعة، ونقلة نوعية من التقدّم والتحضّر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرائية، وتركت آثاراً إيجابية واضحة وملموسة على البنى المجتمعية والشخصية في جوانب متعددة، لكنه ترتب عنها من جهة أخرى بروز عدة ظواهر ومشكلات اجتماعية على فئات من المجتمع بدرجات متفاوتة، ومنها ظاهرة الفقر.

وقد بُنيت تقديرات نسبة الفقر في المملكة وفقاً لعدد المستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي إلى إجمالي عدد السعوديين. حيث بلغ إجمالي ما خصصته وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية لمستفيدي الضمان الاجتماعي ومستفيداته لشهر ذي الحجة من عام 1434 هـ (أكتوبر 2013م) نحو 1,19 مليار ريال شملت 822,8 ألف حالة، أي بلغ إجمالي عدد السعوديين المشمولين في النظام 2,52 مليون مواطن (822,8 مستفيد أساسي و1,69 مليون مرافق) يشكلون ما نسبته 12,7% من إجمالي عدد السكان السعوديين البالغ 19,84 مليون نسمة لعام 2012م، وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.<sup>50</sup> وهو ما يدل على أن حجم مشكلة الفقر بالمملكة كبير وليس سهلاً، جراء نمو معدل المستفيدين المرافقين إلى المستفيدين الأساسيين بمقدار الضعف، بعد قرار زيادة عدد الحد الأعلى للمرافقين من 8 إلى 15 مرافقاً قبل عامين، بالإضافة إلى النمو في عدد المستفيدين الأساسيين أنفسهم. وهو ما يدل على تعاظم حجم التحدي الذي واجهه الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد توليه الحكم.<sup>51</sup>

### 1-1- أسباب الفقر في المملكة :

رغم غياب إحصاءات دقيقة عن الفقر في المملكة، إلا أن العديد من المؤشرات تدل على كبر حجم المشكلة، فمن أهم أسبابها :

1- تزايد معدلات البطالة، فوفقاً لإحصائيات مصلحة الإحصاءات العامة لعام 1433/1434 هـ يبلغ سكان المملكة المواطنون حوالي 20.21 مليون نسمة، منهم 13.04 مليون فوق سن الـ 15 سنة، استبعدت منهم مصلحة الإحصاءات 7.78 ملايين خارج القوة العاملة، وبالتالي فحسب مصلحة الإحصاءات فإن القوة العاملة الوطنية تبلغ 5.26 ملايين، يبلغ المشتغلون منهم 4.63 ملايين والباقي 629 ألفاً متعطّلون عن العمل، أي أن نسبة البطالة وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات هي 12% . بينما وفقاً لبرنامج حافز (البرنامج الوطني السعودي لإعانة الباحثين عن عمل) فقد بلغ عدد الباحثين الجادين عن العمل (المستفيدين لانطباق الشروط عليهم) 1.9 مليون عاطل أكثر من 20% منهم جامعيين، أي أن نسبة البطالة 36%.<sup>52</sup>

2- الركود الاقتصادي بعد الأزمة المالية 2008، مما نجم عنه تراجع حجم الأموال الموجهة للزكاة، ومن ثم دخول كافة المؤسسات الخيرية في أزمة مزدوجة تتمثل في تراجع حجم الموارد والتبرعات من ناحية، وارتفاع حجم الأسر المحتاجة لمساعدات من ناحية أخرى.

3- ارتفاع عدد المتقاعدين ممن يتقاضون معاشات محدودة، حيث أظهرت بعض الدراسات الميدانية أن حوالي 40% من المتقاعدين في المملكة، لا يملكون مسكناً خاصاً بهم، كما أن 58% منهم يعيشون في بيوت شعبية أو شقق.<sup>53</sup>

<sup>50</sup> المملكة الأقل عربياً في نسبة الفقر.. والعاشرة عالمياً في تدني نسبة الفقراء، صحيفة الرياض، الخميس 26 ذو الحجة 1434 هـ - 31 أكتوبر 2013م - العدد 16565.

<sup>51</sup> مركز الانتاج الاعلامي، "مكافحة الفقر"، سلسلة يصدرها مركز الانتاج الاعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1427 هـ، ص 272.

<sup>52</sup> أنور أبو العلا، "تقديرات معدل البطالة في المملكة"، صحيفة الرياض، الأحد 04 ربيع الأول 1435 - 05 يناير 2014م - العدد 16631.

<sup>53</sup> وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي، الرياض، 1430 هـ، ص 46.

- 4- ضعف معاشات الضمان الاجتماعي التي يتقاضها المستفيدون، وتتراوح ما بين 5.400 ريال للفرد العائل، ومبلغ 16.700 ريال للأسرة المكونة من سبعة أفراد، وضعف مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، والتي تقدر بأقل من 6%.<sup>54</sup>
- 5- انخفاض القدرة الشرائية للفرد والأسرة: فارتفاع تكلفة المعيشة في المملكة، مقروناً بثبات الأجور في القطاع العام الذي يمثل الموظف الأول للقوى العاملة الوطنية، أدى إلى مواجهة كثير من الأسر صعوبات في تأمين احتياجاتهم.<sup>55</sup>
- وتكشف الأرقام الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر عن أن 13% من المشتغلين السعوديين في المؤسسات العامة والقطاع الخاص، يتقاضون أجوراً لا تتجاوز الـ 1500 ريال شهرياً، فيما يتقاضى نحو 44 في المائة منهم أجوراً لا تتجاوز الـ 3 آلاف ريال.<sup>56</sup>
- 6- ارتفاع نسبة الفئة المستهلكة في المملكة: هناك فئات في المجتمع غير منتجة، كفتة صغار السن الذين تبلغ أعمارهم 16 سنة فأقل، وفئة القوى غير العاملة من البالغين، وهاتان الفئتان تشكلان 75% من السكان، بينما تبلغ الفئة المنتجة 25%. وإذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من هؤلاء هم من أصحاب الدخول المتدنية، يمكن إدراك حجم مشكلة الفقر في المملكة.<sup>57</sup>
- 7- التباين الاجتماعي في القدرات المادية، ليس بين أفراد بل طبقات والمؤشرات العقارية واضحة وكذا إحصائيات الدخل والرواتب.

- 8- التوزيع غير المتكافئ لمشروعات التنمية بين مختلف مناطق المملكة مما أوجد فجوة تنموية بين المناطق، وهو ما تحاول الحكومة تجاوزه من خلال الاهتمام ببعض المناطق مثل جازان ونجران في الجنوب ومثل الجوف والحدود الشمالية في شمال المملكة.
- 9- ظهور أزمة السكن نتيجة ارتفاع تكلفة المساكن، وأدى ذلك إلى ظهور مناطق عشوائية حول مختلف المدن الكبرى، وهي مناطق لتمرکز الفقر والجريمة، وكذلك المناطق التي تسكنها بعض فئات العمالة الأجنبية، وهي مناطق محرومة من معظم الخدمات والمرافق. وقد أظهرت دراسة بعنوان: المسكن بين القدرة الاقتصادية والرغبات الاجتماعية للمجتمع السعودي.. بأن 60% من الأسر تواجه عقبات تملك المنازل.. و75% يأملون في القروض الحكومية. ونسبة عالية من الأسر تسكن في منازل بالإيجار (92.8%).<sup>58</sup>
- بالإضافة إلى ما سبق، فقد تراجعت الدولة عن القيام بالمشاريع التنموية التي كانت تلعب دوراً هاماً في تشغيل العمالة وتحقيق الفائض الاقتصادي وتقلص الاستثمارات الموجهة للتنمية الاجتماعية. في الوقت نفسه فإن القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية يقيمان مشاريع عالية التقنية وكثيفة رأس المال، وهو ما يقلل من فرص العمل التي تولدها هذه المشروعات.<sup>59</sup>
- ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم الفقراء الذين تشملهم المساعدات في المملكة العربية السعودية إلى ما يلي<sup>60</sup>: المعدمون، الفقراء، المحتاجون، الفقراء والمحتاجون الذين يسعون للغنى، أولي الظروف الخاصة، المقبلون على الزواج، الذين يحتاجون لمسكن خاص أو لتحسين مساكنهم، الذين لهم دخل عند خط الفقر أو أكثر منه بقليل، النساء الفقيرات.

## 1-2- خط الفقر و "خط الكفاية" في المملكة العربية السعودية :

<sup>54</sup> الرواف، عثمان ياسين وآخرون، منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية (1420-1430هـ)، دار الحميضي، الرياض، 2010م، ص. 652.

<sup>55</sup> وزارة الاقتصاد والتخطيط (2010هـ)، خطة التنمية التاسعة (1431/31هـ - 1436/35هـ)، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص16.

<sup>56</sup> جريدة الشرق الاوسط - الاحد 14 محرم 1430 هـ 11 يناير 2009.

<sup>57</sup> مجلة العمل، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العدد (31)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1432هـ، ص 16.

<sup>58</sup> صحيفة الرياض، الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 اغسطس 2013م - العدد 16500.

<sup>59</sup> في تقرير أصدره البنك الدولي: 1.1 مليار نسمة يعانون الفقر المدقع في العالم، صحيفة اليوم- الدمام، سبتمبر 13، 2005، الموقع:

<http://www.alyaum.com>.

<sup>60</sup> القيصبي، غازي بن عبد الرحمان، نحو استراتيجية موحدة لمكافحة البطالة، مركز الملك فهد الثقافي، الرياض، 1425هـ، ص: 9، 10.

أشارت بعض مقاييس الفقر وفقاً لظروف المجتمع السعودي، إلى أن خط الفقر للمواطن السعودي يبلغ 1.120 ريال بالشهر دون تكلفة أجرة المنزل، في حين يبلغ خط الكفاف 1.660 ريال في الشهر، علماً بأن متوسط الأجرة السنوية لشقة صغيرة صالحة للسكن في أي مدينة في المملكة لن يقل عن 6.500 ريال للفرد ، و 10.500 ريال للأسرة المكونة من فردين، و 11.000 ريال بالنسبة لثلاثة أفراد ، و 12.000 ريال للأسرة المكونة من أربعة أفراد أو أكثر، كما أن خط الفقر غير كاف لشراء المواد الاستهلاكية الضرورية ولدفع قيمة الخدمات من كهرباء وماء وهاتف وغيرها.<sup>61</sup>

ومؤخراً تم ابتكار مصطلح تنموي سعودي جديد للحد من الفقر وهو "خط الكفاية" .. كبديل لمصطلح "خط الفقر" المتداول عالمياً، لرصد معدل الفقر ونسب انتشاره. حيث توصلت دراسة بحثية قامت بها مؤسسة الملك خالد الخيرية ، وشملت عينة من 10 آلاف أسرة سعودية من مناطق المملكة إلى أن "خط الكفاية" هو البديل المناسب كمقياس للفقر بالمجتمع السعودي.

ووصف د. سامي بن عبدالعزيز الدامغ المشرف على الدراسة المصطلح الجديد بأنه " الحد الذي يمكن عنده للأفراد أو للأسر أن يعيشوا حياة كريمة، وألا يحتاجوا إلى أي مساعدات إضافية، ولا يمكنهم دونه العيش حياةً تغنيهم عن استجداء المحسنين أو التردد على الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات أو التسول" . معتبراً أن التعديلات التي أجريت على نظام الضمان الاجتماعي القلم ، لتشمل جميع الحاجات الأساسية للإنسان التي لم يشتملها نظام الضمان الاجتماعي الحالي وربط مخصصات الضمان الاجتماعي بمعدلات التضخم في الاقتصاد السعودي، على أن يتم تحديثها سنوياً على هذا الأساس .

ووضع الباحث في دراسته عشرة مكونات لـ "خط الكفاية" هي السكن، والأكل، والملبس، والرعاية الصحية، والحاجات المدرسية، وحاجات الأطفال الرضع، والكماليات (احتياجات أخرى)، والمواصلات، والخدمات الأساسية، والترفيه. وأوضح ذلك بأن "خط الكفاية" يبرز الحاجات الحقيقية للأفراد والأسر عبر الأخذ بعين الاعتبار جميع الاحتياجات التي لا يمكن إغفالها، ويعكس التغير الفعلي لحاجات الأسر، ويمكن إعادة احتسابه لكل حالة على حدة، ويتغير عند الأسرة المستفيدة في كل مرة تتغير فيها الظروف.

وقد تمت التوصية بإعادة صياغة «نظام الضمان الاجتماعي» بناء على دراسة شاملة وقراءة سليمة للواقع ، وفي حدود 8926 ريالاً شهرياً كحد أدنى لحياة كريمة للأسرة السعودية (بالنسبة لأسرة مكونة من خمسة أفراد).<sup>62</sup>

## 2- جهود المملكة في مكافحة الفقر والاقبال منه:

عرفت الفترة الأخيرة في المملكة اهتماماً متزايداً بمفهوم الفقر وتوجيه سياسات الدولة للاقلال منه ، وذلك من خلال الاهتمام بمسألة إشباع الاحتياجات البشرية الأساسية كالاستثمار في الموارد البشرية، بما يسهم في رفع الدخل وتقليص الفقر. كما أجهت المملكة العربية السعودية إلى الاهتمام بوضع خطة شاملة لمعالجة مسألة الفقر، وذلك إدراكاً منها لخطورة تفشي ظاهرة تدني المستوى المعيشي لبعض الأسر في المجتمع، ولعل ما أوصت به الدولة مؤخراً بإعداد خطة شاملة لمعالجة الفقر على مستوى المجتمع، ينم عن المعالجة الحكيمة لمثل هذه الظاهرة التي تنعكس مضارها ليس على مستوى الفرد فحسب بل على مستوى المجتمع كله.

## 2-1- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر:

صدر الأمر السامي الكريم بتاريخ 1423/10/25 هـ ، القاضي بوضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر، تهدف إلى الاهتمام بالفئات الاجتماعية الفقيرة والحد من الفقر في المجتمع السعودي، وتقليص آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وشكل لهذا الغرض فريق

<sup>61</sup> عبد الحميد ، عبد الواحد بن خالد ، هموم العمل والبطالة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ، اصدارات وزارة العمل والشؤون

الاجتماعية ، المملكة العربية السعودية ، 1427 هـ ، ص.4.

<sup>62</sup> محمد الحيدر ، «خط الكفاية» .. مصطلح تنموي جديد وابتكار سعودي للحد من الفقر، صحيفة الرياض، الخميس 10 ابريل 2014م، العدد 16726.

عمل تلخص مهمته في إنشاء قاعدة بيانات مبنية على مجموعة من المسوحات المتخصصة للتعرف على ظاهرة الفقر بالمملكة وأسبابها وقياسها وآثارها، ومن ثم رسم السياسات الملائمة لمكافحة هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية. وبتاريخ 1421/09/24هـ أقر مجلس الوزراء "استراتيجية مكافحة الفقر" <sup>63</sup>، وتم الانتهاء من إعداد الاستراتيجية عام 2005، وتشمل 3 خطط تنموية، تبدأ في نهاية 2005م، وتنتهي مع نهاية عام 2020م. وينص الهدف العام للاستراتيجية على: "تحقيق تحسّن ملموس في الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة ومتدنية الدخل من السعوديين في سائر المناطق، من خلال العمل على زيادة دخولهم، وتحفيزهم للعمل، وزيادة قدرتهم على امتلاك الأصول والأدوات الإنتاجية، وتوفير قدر أكبر ونوعية أفضل من الخدمات، والبنية التحتية، والتدريب، وصولاً إلى الموازنة بين النمو السكاني والموارد المتوفرة، بالإضافة إلى تفعيل شبكة الأمان الاجتماعي، ومراعاة تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق وداخل كل منطقة" <sup>64</sup>.

وقد أوصت الاستراتيجية بالدعم المالي للبرامج التي تتضمنها، على النحو التالي <sup>65</sup>:

- 1- تخصيص مبلغ مقداره 10 مليار ريال لدعم مشروع الإسكان الشعبي للفئات المحتاجة من المواطنين في مناطق المملكة.
  - 2- استحداث برنامج "الدعم التكميلي"، وبحدود حجم دعم يبلغ 264 مليون ريال سنوياً. ويرمي إلى سد فجوة الفقر المدقع.
  - 3- دعم الصندوق الخيري الوطني لمعالجة الفقر بمبلغ (300) مليون ريال سنوياً.
  - 4- زيادة المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة، ومن في حكمهم بمبلغ 82 مليون ريال سنوياً، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية ومكافأة نهاية الحضانة وإعانات الزواج ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام.
  - 5- إقامة برنامج باسم «المساعدات الطارئة» للأسر التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها أو تعرضها لمشكلات، مثل وفاة المعيل أو سجنه أو مرضه أو مرض الأبناء أو حوادث الحريق في المنزل أو الكوارث الطبيعية ونحوها على أن تحدد سقف هذه المساعدات بحسب الحالة ودرجة المعاناة.
  - 6- دعم الجمعيات الخيرية وذلك برفع الإعانة المقدرة لها من 100 مليون ريال إلى مبلغ (300) مليون ريال.
  - 7- زيادة الإعانات المخصصة للمعاقين: من 570 مليون ريال إلى 812 مليون ريال بزيادة بلغت نسبتها 42.25 في المائة.
  - 8- زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي، وذلك برفع الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من 16200 ريال إلى 31100 ريال في السنة. وتم رفعه في 1429/1/19هـ إلى 34210 ريال في السنة.
- ويضاف إلى تلك القرارات، ما سبقها وما لحقها من قرارات سامية كزيادة الرواتب بمعدل 15 %، ثم زيادة بدل غلاء المعيشة بواقع 15 % أخرى لمدة 3 سنوات، والدعم الكبير الذي تلقاه بنك التسليف والادخار وصندوق التنمية العقارية وغيرها من الجهات، بما يساهم في مساعدة المواطنين عامة والمحتاجين بصفة خاصة.

## 2-2- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي:

في إطار الجهود الهادفة إلى استئصال الفقر بجميع مستوياته، أعدت المملكة الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، والتي تبناها وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة شاملة، خاصة في نظرتها لمشكلة الفقر وآليات علاجها. ويتم وفق هذه الاستراتيجية خفض معدلات الفقر

<sup>63</sup> الرواف، عثمان بن ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 479، 480.

<sup>64</sup> جريدة الشرق الأوسط: الثلاثاء 08 ربيع الأول 1425 هـ - 27 أبريل 2004م، العدد: 9282.

<sup>65</sup> جريدة الشرق الأوسط: الأحد 14 محرم 1430 هـ - 11 يناير 2009.

بمفهومه الضيق والواسع من خلال تحسين مستوى معيشة الفقراء وذلك بالعمل على: زيادة دخولهم، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، ورفع مستوياتهم التعليمية والصحية، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، إضافة إلى تمكينهم اقتصادياً للإسهام بفعالية في عملية التنمية.<sup>66</sup>

ونتيجة لجهود المملكة في احتواء حالات الفقر، وأوضحت البيانات المتوافرة لدى الاستراتيجية الوطنية للإئتماء الاجتماعي، أن نسبة الأسر السعودية التي تعيش تحت خط الفقر المدقع، بلغت في عام 1425 هـ نحو (1.63%) وانخفضت في عام 1429 هـ إلى (0.8%) بانخفاض قدره (50%) ، وبذلك فإن المملكة قد حققت هدف الألفية الخاص بالقضاء على فقر الغذاء قبل موعده المحدد في عام 1436 هـ، علماً بأنه قد تم تحديد خط الفقر المدقع (أي فقر الغذاء) بالمملكة بما يفوق الهدف الألفي، حيث قدر هذا الخط في المملكة بما يقارب ثمانية ريالات يومياً للفرد، وحدد في الهدف الألفي بأربع ريالات للفرد.<sup>67</sup>

وقد نجحت المملكة إلى حد كبير في احتواء الفقر وحصره في جيوب صغيرة محدودة . وتحقق هذا النجاح بسبب الخطوات والإجراءات الفعالة التي اتخذت في دفع عملية التنمية الاجتماعية بجميع أبعادها وأصعدتها.

### 2-3- مساهمة الأنظمة المؤسسية والأجهزة في مكافحة الفقر:

#### 2-3-1- نظام الضمان الاجتماعي السعودي:

أنشئ نظام الضمان الاجتماعي السعودي عام 1382 هـ بالمراسيم الملكية رقم 18 و 19 في 18/03/1382 هـ، وتولى تنفيذه مصلحة الضمان الاجتماعي ابتداء من العام المالي 1382/1383 هـ، لتنظيم مساعدة الفئات الفقيرة والمحتاجة من الأسر والأفراد ورعايتهم المستمرة ضد الحاجة والعوز وليكفل لهم حداً أدنى من العيش الكريم. وفي عام 1395/1396 هـ تحول مسماها إلى وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي. وبلغ إجمالي اعتماداته منذ إنشائه حتى العام 1428/1429 هـ 825.338.048.92 ريال.<sup>68</sup>

وكانت نسبة المستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي إلى إجمالي عدد السعوديين لا تتجاوز 6,5% في عام 2006م، إلا أنها ارتفعت نتيجة ارتفاع عدد المرافقين من 586,1 ألف إلى نحو 1,69 مليون مرافق بعد زيادة الحد الأعلى للمرافقين من 8 إلى 15 مرافق في 23 فبراير 2011م. وتزامن ذلك مع زيادة مخصصات الإعانات التي تقدم للجمعيات الخيرية من الدولة بنسبة 50%.<sup>69</sup>

ويمنح نظام الضمان الاجتماعي المستفيد الأساسي مبلغ 862 ريالاً شهرياً، تعادل ستة أضعاف معيار البنك الدولي لخط الفقر، وللمستفيد المرافق 284 ريالاً شهرياً، تعادل ضعف ذلك المعيار، إلا أن ذلك المؤشر وإن كان يمنحنا بعض الرضا عن الجهود التي تبذل لمكافحة الفقر، فهو ينبغي ألا يجعلنا ننسى أن نسبة المستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي إلى إجمالي عدد المواطنين في المملكة كانت قبل ثماني سنوات فقط تبلغ 6.5%، أي أنه لو تم التمكّن على الأقل من الاحتفاظ بتلك النسبة إلى اليوم، لكان ترتيب المملكة الخامس على مستوى العالم، في تدني نسبة الفقراء.<sup>70</sup>

#### 2-3-2- نظام البنك السعودي للتسليف:

البنك السعودي للتسليف هو أحد الركائز الحكومية الهامة في مجال تقديم القروض التنموية الميسرة لمواطني هذا البلد لتمكينهم من المساهمة بدور فاعل ومؤثر في مسيرة البناء، ورغبة من القيادة الرشيدة في تنويع نشاط البنك وتطوير أعماله، فقد صدر نظام البنك الجديد

<sup>66</sup> وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي، الرياض، 1430 هـ.

<sup>67</sup> وزارة الاقتصاد والتخطيط، الأهداف التنموية للألفية، المملكة العربية السعودية، 2010 م، ص 29.

<sup>68</sup> أنظر: موقع وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي: <http://www.mosa-d.gov.sa>.

<sup>69</sup> المملكة الأقل عربياً في نسبة الفقر.. والعاشرة عالمياً في تدني نسبة الفقراء، صحيفة الرياض، الخميس 26 ذو الحجة 1434 هـ - 31 أكتوبر 2013م - العدد: 16565.

<sup>70</sup> سليمان بن عبد الله الرويشد، "بتيسير الحصول على مسكن.. يُقضى على الفقر"، صحيفة النهار، الاثنين 04 نوفمبر 2013م - العدد 16569.

بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/34) وتاريخ 1427/06/01 هـ ، ملغياً بذلك نظام البنك السابق الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/44 وتاريخ 1391/09/12 هـ .

ويمكن توضيح دور البنك السعودي للتسليف في مكافحة ومعالجة ظاهرة الفقر كما يلي<sup>71</sup>:

- تقديم قروض بدون فائدة للمنشآت الصغيرة والناشئة ولأصحاب الحرف والمهن من المواطنين، تشجيعاً لهم على مزاوله الأعمال والمهن بأنفسهم ولحسابهم الخاص.

- تقديم قروض اجتماعية بدون فائدة لذوي الدخل المحدودة من المواطنين لمساعدتهم على التغلب على صعوباتهم المالية.

- القيام بدور المنسق المكمل لرعاية المنشآت الصغيرة والناشئة.

- العمل على تشجيع التوفير والادخار للأفراد والمؤسسات في المملكة وإيجاد الأدوات التي تحقق هذه الغاية.

### 2-3-3- لائحة الجمعيات الخيرية :

نشأت الجمعيات الخيرية تحت مظلة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لسد العوز والحاجة التي تعاني منها شريحة عريضة من شرائح المجتمع ، وقد كان لها دور هام في معالجة الفقر في المملكة العربية السعودية.

وتقدم هذه الجمعيات العديد من الخدمات المختلفة للحد من الفقر والتي يمكن حصرها في<sup>72</sup> : مساعدات مالية وعينية ، رعاية الأيتام داخل أسرهم ، رعاية العجزة والمعوقين وكبار السن ، تقديم المساعدات في المجال الصحي ، الإسكان الخيري ، التعليم والتدريب والتأهيل للفقراء والمحتاجين من خلال عمل برامج تهدف إلى إكسابهم مهارات تساعدهم على كسب قوتهم.

وبالتالي فإن الجمعيات الخيرية هي أكثر المنظمات الأهلية إسهاماً في عملية التنمية البشرية والحد من الفقر نظراً لما تقدمه من مساعدات وتأهيل وتدريب وخدمات، وقد حاولت هذه الجمعيات المساعدة بالحد من الفقر والبطالة.

### 2-4- الدور التنموي في مكافحة الفقر:

ويتجسد هذا الدور من خلال :

1- بناء ثقافة الإنتاج في برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة،

2- مكافحة الفقر من خلال : مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ( سواء كانت إسلامية وخليجية وعربية وعالمية) ، صندوق التنمية الصناعية السعودي، برنامج الكفالة والذي تم تأسيسه بمشاركة كل من وزارة المالية وعشرة بنوك محلية، صندوق المئوية، وهو مؤسسة حكومية غير ربحية أنشئت لتسد جزءاً من الفجوة بين امتلاك الشباب لأفكار مشروعات وبين قلة المؤسسات التمويلية في المملكة.

ويساعد الصندوق في الحد من ظاهرة الفقر، من خلال المساعدة على توفير فرص العمل، وأيضاً مساعدة الاقتصاد المحلي على النمو، من خلال إقامة المشاريع المختلفة التي تساعد في الحد من البطالة وتساعد أيضاً في مكافحة ظاهرة الفقر.<sup>73</sup>

3- مكافحة الفقر من خلال برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع، بتقديم دعم لمشاريع الشباب في حدود (100.000 ريال) ، ومن خلال معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر، الذي أنشئ في يونيو 2003، ويحمل شعار "ترجمة البحث إلى عمل".

### 3- الانجازات المحققة لمكافحة الفقر في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز:

<sup>71</sup> باتل جبر بنال السبيعي ، مرجع سابق ، ص89

<sup>72</sup> الرواف، عثمان بن ياسين وآخرون ، مرجع سابق ، ص664.

<sup>73</sup> مركز الإنتاج الإعلامي ، مكافحة الفقر ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1427هـ،

حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ أن كان ولياً للعهد على إعطاء الفقراء والعجزة والمساكين والأيتام رعاية خاصة، حيث قام بالعديد من الإنجازات والمساعدات التي تساعد في مكافحة الفقر، ويمكن توضيح الإنجازات التي تمت في مجال محاربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز كما يلي:

### 3-1- إنشاء الصندوق الخيري للخدمات الإنسانية:

تأسست الرؤية السعودية لمكافحة الفقر على تأهيل الفقراء ليصبحوا أناساً يساهمون في تنمية المجتمع، بدلا من أن يكونوا مجرد مستهلكين لأموال ومساعدات اجتماعية، وبالتالي فإن مكافحة الفقر تصب في التنمية البشرية بمفهومها الشامل. وكنموذج لتطبيق هذه الرؤية، وجه خادم الحرمين الشريفين بتاريخ 1423/10/25هـ بتأسيس الصندوق الخيري لمكافحة الفقر " ، ليكون إحدى الآليات الفاعلة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجة آثارها في السعودية. وتقوم فكرة الصندوق على أن يكون مؤسسة اجتماعية تساند النشاط الحكومي والخيري الموجه للفئات الاجتماعية المحتاجة في البلاد، ويتنظر ان يكون الصندوق احدى الآليات الفاعلة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر ومعالجة آثاره في السعودية. وفي ما يخص معالجة مشكلة الفقر يقوم الصندوق بدور تكاملي مع الجهات الأخرى الحكومية والأهلية وخصوصا صناديق الاقراض والجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية بالإضافة إلى أنه يمثل احدى آليات الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر. ويتم تمويل الصندوق من عدة مصادر، أبرزها<sup>74</sup>: ما تخصصه الدولة من مبالغ أو إعانات مالية وعينية، وكذلك من الأوقاف والتبرعات العينية والمادية، والصدقات والزكوات التي تدفع مباشرة من الأفراد والمؤسسات والشركات، بالإضافة إلى العوائد المالية التي يحصل عليها الصندوق من استثمار أصوله وممتلكاته.

وقد رسمت أهداف الصندوق بالعمل على الحد من مشكلة الفقر، وتحسين مستوى معيشة الفقراء وبأساليب حديثة . ويقدم الصندوق الخيري للخدمات الإنسانية خمسة برامج متنوعة وشاملة لكافة شرائح المجتمع ولتساعد في مكافحة الفقر وهي<sup>75</sup>: برنامج التوعية والتوجيه، برنامج المشروعات الصغيرة، برنامج الأسرة المنتجة، برنامج التوظيف، برنامج المنح التعليمية والتدريبية.

### 3-2- مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان الخيري:

تمثل مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي تجسيداً حيا لتلاحم القيادة مع كافة فئات الشعب وتلمس همومه ، انطلاقاً من تعاليم ديننا الحنيف الذي حض على هذه المبادئ الإنسانية الرائعة التي تمثل قيم هذا الدين الرائع. وكانت الموافقة السامية رقم (أ/159) بتاريخ 1424/08/20هـ. بإنشاء مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي) تهدف إلى تأمين مساكن ملائمة للفئات الأكثر حاجة في المجتمع السعودي، والقيام بمشاريع خيرية لها علاقة بالإسكان.<sup>76</sup> ويمتد نشاط المؤسسة في كافة مناطق المملكة، من خلال إنشاء وحدات سكنية منخفضة التكاليف ومزودة بكامل الخدمات والمرافق التعليمية والطبية، تسهم في تحسين المستوى المعيشي، وبدعم خاص من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله، لتشييد 7 آلاف وحدة سكنية ضمن مجمعات إسكانية موزعة على كافة مناطق السعودية، ويتوقع أن يستفيد منها (49) ألف مواطن ومواطنة.<sup>77</sup>

<sup>74</sup> جريدة الشرق الاوسط : الثلاثاء 08 ربيع الاول 1425 هـ 27 ابريل 2004 العدد 9282 .

<sup>75</sup> عبود، زهير كاظم ، " اليوم العالمي لمكافحة الفقر " ، جريدة الصباح ، العدد 2086 ، 2010 ، بغداد ، ص 14.

<sup>76</sup> جريدة الرياض ، العدد 15584 ، تاريخ 1432/03/20هـ ، الموقع الالكتروني : <http://www.alriyadh.com>.

<sup>77</sup> وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية التاسعة (1431/31هـ-1436/35هـ) ، المملكة العربية السعودية، 2010 ، ص 584.

### 3-3- دعم المؤسسات الخيرية وتطوير دورها:

حرصت الدولة في عهد خادم الحرمين على دعم المؤسسات الخيرية وتطوير دورها من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الفقراء على وجه الخصوص على الاعتماد على النفس، فزادت من مخصصات هذه الجمعيات من مائة مليون ريال إلى ثلاثمائة (300) مليون ريال سنوياً، أما البسطاء وذوي الدخل المحدود فلم يغفل عنهم خادم الحرمين، حيث أصدر في 17 رجب عام 1426هـ ، أمراً ملكياً يقضي بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة إلى 28 ألف ريال في السنة. وقد كان قرار الملك بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي حافزاً لتطوير الضمان

الاجتماعي لخدماته، فاستحدث مشاريع جديدة مثل فرش وتأثيث الإسكان الشعبي، وكذلك مشاريع الأسر المنتجة، وتقديم الدعم المادي والمساعدة لهذه الأسر الفقيرة بهدف تحويلهم من أسر معولة إلى أسر (عائلة قادرة على العمل والإنتاج .

وانسجاماً مع رؤية القيادة، ووجهت وزارة الشؤون الاجتماعية نحو 400 جمعية في المملكة بخصر وإعداد قوائم الفقراء والمساكين وتحديد أنواع المساعدات التي يحتاجونها ضمن خمسة برامج تحاول تعميم الخير بدلا من تخصيصه، ورفعت سقف المساعدة إلى مائة ألف ريال لتمويل برامج يقوم بها الفقير لرفع مستواه من إلى الكفاف أو ما فوقه . وذكرت الوزارة في 1428/11/07 هـ أنها ستساعد الناس في فئات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة والمنح التعليمية والتدريبية والتنسيق الوظيفي وترميم المساكن للأسر المحتاجة.<sup>78</sup>

كما تم في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز استحداث ودراسة خمسة برامج لمساعدة المحتاجين، وهي ترميم المنازل، والحقيبة المدرسية، والزي المدرسي، والمساعدة في توفير الأدوية للأمراض المستعصية، والمساهمة في فواتير الخدمات وتوفير تكاليف المواد الغذائية.<sup>79</sup> وهكذا نرى بأنه كان لمواطني المملكة الجزء الأكبر من اهتمامات وجهود الملك عبد الله ، فقد بدأ بالفقراء ثم المحتاجين وذوي الدخل المحدود. فقد سلط الضوء على الفقر بين مواطني المملكة كقضية ملحة يجب التعامل معها فوراً، حيث حرص خادم الحرمين الشريفين منذ أن كان ولياً للعهد على إصدار العديد من القرارات المهمة التي تعمل على مكافحة الفقر (\*).

وجراء هذه الجهود تحصل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على شهادة بطل مكافحة الفقر، وهي جائزة يقدمها برنامج الأغذية العالمي، حيث تبرع الملك عبد الله بمبلغ 500 مليون دولار لمنظمة الأغذية العالمية.<sup>80</sup>

### 4- المشاكل والعقبات التي تواجه تطبيق سياسات الاقلال من الفقر بالمملكة:

لعل من أهم المشكلات المتعلقة بالفقر واتساع رقعته في المملكة العربية السعودية، أن الجهات المعنية بمشكلة الفقر المتمثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية لسنوات عديدة لا تريد الاعتراف بوجود هذه المشكلة، وهناك تحفظ في الحديث عنها.

<sup>78</sup> مركز الإنتاج الإعلامي، مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص 137.

<sup>79</sup> وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية التاسعة (1431/31هـ - 1436/35هـ) ، مرجع سابق ، ص 32.

<sup>80</sup> من هذه القرارات : زيادة مخصصات الأيتام ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم ، زيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من 16.200 إلى 28.000 ريال بموجب الأمر الملكي بتاريخ : 1426/04/16هـ ، زيادة الإعانات المقدمة لأسر المعوقين: صدرت الموافقة السامية على رفع إعانات أسر المعوقين بتاريخ 1927/11/27هـ، وخصص في ميزانية 1428هـ/2007م مليار ريال لأغراض الرعاية والتأهيل ، زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من 100 مليون ريال إلى 300 مليون ريال سنوياً.

أنظر : الرواف، عثمان بن ياسين وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص: 657 ، 658.

<sup>80</sup> باتل جبر بتال السبيعي ، مرجع سابق ، ص 151.

لذا لا بد من الإقرار بوجود المشكلة حتى يمكن مواجهتها والتعامل معها بفاعلية، وهذا ما قام به خادام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، من خلال اهتمامه بمشكلة الفقر، وعمله على الحد من هذه المشكلة وعلاجها.<sup>81</sup>

وبالإضافة لذلك، يمكن إدراج بعض العقبات التي ربما تمنع تنفيذ برامج حتى الآن، وتمثل فيما يلي<sup>82</sup> :

1- عدم وجود بيانات دقيقة حول الفقراء في السعودية، فإحدى الدراسات الجامعية قالت إن من يعيشون بالسعودية تحت خط الفقر قد يصلون إلى 60 %، وهي نسبة كبيرة للغاية رفضها معظم الخبراء السعوديين وقالوا إن النسبة ربما تصل إلى 20 % فقط.

وهذا التضارب في النسب يحتاج إلى تحديد موضوعي من قبل الجهات الحكومية للاتفاق على تحديد ما هو حد الفقر في السعودية، وهل سيكون ماثلاً لحد الفقر المتعارف عليه دولياً، أم سيكون ملائماً للبيئة الاقتصادية والاجتماعية السعودية.

2- غياب قاعدة معلوماتية حول الفقراء بالمملكة وتوزيعهم الجغرافي وفئاتهم الاجتماعية والاحتياجات التنموية للمناطق التي يعيشون فيها، ولا شك أن غياب هذه المعلومات يمثل عائقاً كبيراً أمام تفعيل برامج مكافحة الفقر في البلاد بوجه عام.

وللتغلب على هذا العائق تعد حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية قاعدة معلومات متكاملة يتم من خلالها إعداد البيانات التي تساعد في الوصول للمطلوب في مكافحة الفقر، كما أن المؤسسات المعنية بالعملية نفسها تقوم بدراسات مسحية ومعلوماتية قبل تنفيذ برامجها.

3- أن البعض يخلط بين إستراتيجية مكافحة الفقر وصندوق معالجة الفقر، وربما يرجع ذلك إلى كون وزير الشؤون الاجتماعية هو المسئول عن إعداد إستراتيجية مكافحة الفقر، وهو في الوقت نفسه رئيس مجلس إدارة الصندوق.

وفي الحقيقة أن الإستراتيجية غير الصندوق، فالأخير مهمته خيرية من خلال أساليب مبتكرة، حيث سيقوم الصندوق بالإقراض الحسن للفقراء أو بتزويد الجهات المقرضة بالضمانات اللازمة، فضلاً عن إنشاء بعض المشروعات التجارية للأسر الفقيرة.

أما الإستراتيجية فلديها برامج تنموية متكاملة للحكومة من جهة (مشروعات صحية كالمستشفيات...)، وللجمعيات الخيرية من جهة ثانية، وللموسرين ولرجال الأعمال المقتردين من جهة ثالثة، وهكذا.

4- أن العائق الأكبر من وجهة نظر البعض هو أنه رغم اعتراف الحكومة السعودية بظاهرة الفقر، فإن فقراء المجتمع لم يعترفوا بأنهم فقراء، وبالتالي قد لا يستفيدون من خدمات مختلف البرامج، هروباً من هذه الصفة التي لا تمثل في واقع الأمر عيباً لأصحابها، وإن اعتبره البعض أمراً معيباً من باب الوجاهة الاجتماعية.

5- أن العمل الخيري السعودي على الرغم من الخبرات المتراكمة في مناطق مختلفة من العالم، فإن خبراته تركزت في مجرد تقديم المساعدات الاجتماعية النقدية والعينية، وليس تحويل الفقراء إلى عناصر منتجة تستطيع كفالة أسرهم وتوفير مصادر دخل ثابتة لهم من خلال المشاريع المتنوعة؛ وهو ما يطرح ضرورة تدريب كوادر وطنية تستطيع التوافق مع أهداف الصندوق.

ورغم هذه العوائق فإن وجود برامج وآليات لمكافحة الفقر يعد خطوة هامة على طريق العلاج ضمن إستراتيجية وطنية. كما أن هناك مؤشر يبعث على الارتياح وهو أن تكون المملكة الأقل عربياً في نسبة الفقر، والعاشرة عالمياً في تدني نسبة الفقراء، متقدمة في ذلك حتى على دول مجلس التعاون، الأعلى بعضها في نصيب الفرد من الدخل السنوي بتلك الدول.<sup>83</sup>

كما تقدمت المملكة كثيراً في مجال تحقيق الأهداف التنموية للألفية الصادر عن إعلان مؤتمر القمة الذي عقده الأمم المتحدة في عام 2000 وذلك بحسب التقرير الوطني السابع "الأهداف التنموية للألفية 1433 هـ الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والتخطيط.

عبد السلام مصطفي، "اشكالية العلاقة بين الفقر والتخلف الاقتصادي"، مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد 235، 2007، ص 21.

<sup>82</sup> في تقرير أصدره البنك الدولي 1.1 مليار نسمة يعانون الفقر المدقع في العالم، صحيفة اليوم- الدمام سبتمبر 13، 2005، الموقع : <http://www.alyaum.com>

<sup>83</sup> سليمان بن عبد الله الرويشد، مرجع سابق.

ونستخلص من خلال ما سبق أن المملكة العربية السعودية وصلت بمجده الاستراتيجيات إلى تحقيق مزيج من التطور المادي والاجتماعي في آن واحد، ودون أن يخل أحدهما بالآخر، بل لقد كان للقيم الدينية والثقافية أثرها العظيم في مواجهة مشكلة الفقر وإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية من خلال اتباع الشريعة الإسلامية وما تفرضه من أدوات وسبل إعادة التوزيع في إشباع الحاجات وتحقيق نوعاً من المساواة بين الفقراء والمحتاجين.

### رابعا: فرص وامكانيات الاستفادة من التجريبتين في مكافحة الفقر بالدول العربية

تظهر الحاجة لدراسة تجربة ناجحة لبلد معين لما تمثله من أداة مساعدة لتطبيق النموذج على بلدان أخرى، مما سيسمح باقتصار الجهد والوقت أيضا. وبالنظر للنتائج المحققة بالبلدين ، نجد بأن تجربتيهما جديرتان بالتأمل، ففيهما كثير من الدروس التي يمكن أن تأخذ بها الدول العربية في محاولاتها للاقلال من الفقر ، والنهوض من كبوة التخلف والتبعية ، فلقد حيا الله الدولتين بالاستقرار السياسي وحالة من التوافق والتعايش العرقي والديني وتطور اقتصادي أفاء بظلاله على جميع السكان في كلا البلدين ، وحقق للدولتين النجاح.

#### 1- مقارنة بين تجريتي ماليزيا والمملكة العربية السعودية:

ماليزيا والمملكة العربية السعودية دولتان مسلمتان ولهما دور فاعل في منظمة التعاون الاسلامي، وتعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُلتت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي، واستطاعت خلال ثلاثة عقود (1970-2000) تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%، وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقصت بنهاية عقد التسعينيات لأكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات<sup>84</sup>. ومن جهتها تعتبر السعودية الأقل عربياً في نسبة الفقر.

ويكن الإشارة إلى بعض الجوانب في تشابه كلا التجريبتين بخصوص جهودهما التنموية وسعيهما للاقلال من الفقر:

- 1- شكلت معالجة الفقر في كل من ماليزيا والسعودية والحد منه ومن أسبابه هدف تنموي ملح يجب الوصول له، وإيجاد حلول جذرية لهذه القضية بطريقة أكثر تنظيماً، اتبعت كلتا الدولتين سياسات وبرامج تنموية طموحة ساهمت في تحسين ترتيب الدولتين من حيث مؤشرات التنمية البشرية، حيث جاء ترتيب ماليزيا (62) عالمياً، والسعودية (34) عالمياً ضمن تقرير التنمية البشرية 2014 .
  - 2- هناك دور فاعل للقيادات السياسية المتميزة التي وضعت مصلحة البلدين في قمة أولوياتها ضمن استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته ومجموعة الحسابات الاقليمية والدولية.
  - 3- لقد كان للقيم الدينية والثقافية أثرها العظيم في مواجهة مشكلة الفقر وإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية في كلا الدولتين من خلال اتباع الشريعة الإسلامية وما تفرضه من أدوات وسبل إعادة التوزيع في إشباع الحاجات وتحقيق نوعاً من المساواة بين الفقراء والمحتاجين.
  - 4- أتاحت لكلا الدولتين فرصاً للتقليل من هذه الظاهرة أو حتى القضاء عليها، وهذا ما تعكسه النتائج المتوصل إليها لتجربتي كل من ماليزيا والسعودية ، واللذان يتشابه واقعهما الاجتماعي بما هو عليه الحال بالدول العربية.
  - 5- تختلف الدولتان من حيث المؤهلات ، فماليزيا بالرغم من أنها لا تمتلك من الثروات الطبيعية ما أنعم الله سبحانه وتعالى به على بعض الدول الاسلامية والعربية ، إلا أنها حققت طفرة نوية وأصبحت تجربة يقتدى بها ، وفي المقابل تم توجيه مداخل المملكة من الثروة النفطية التي تمتلكها لبناء اقتصاد صناعي يسهم في تقيق رفاهية المجتمع السعودي.
- وهكذا نجد بأنه في تجربة ماليزيا الكثير من السياسات التي يمكن للدول العربية الاستفادة منها وتطبيقها من أجل مكافحة الفقر ، كما أن جهود المملكة العربية السعودية في الحد من ظاهرة الفقر وخاصة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز تشكل نموذجاً يمكن للدول العربية أن تستعين به في هذا المجال.

<sup>84</sup> علاء المنشاوي : شروق برس ، ماليزيا ... النمر الاسلامي الذي هزم الفقر ، الموقع :

<http://www.malaysiaarab.com/forums/archive/index.php/t-846.html>

## 2- الدروس والعبر المستخلصة من التجريبتين:

يمكن إبراز أهم الدروس المستخلصة من التجريبتين في جهودهما التنموية وماولاتها للاقلال من الفقر ، في النقاط الآتية:

- 1- أهمية استيعاب الاختلافات الدينية والعرقية ، ودور ذلك في نجاح النظام السياسي للدول.
- 2- التعامل بواقعية مع الاختلال الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، والاستفاد من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء، وليس حالة تضاد وصراع، لم يكن هذا النظام مثالياً بالضرورة ولكنه كان ناجحاً بما يكفي لتجنب مالميزيا الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتعميم حالة الأمن والسلم<sup>(\*)</sup>، وتحقيق التنمية والحد من الفقر.<sup>85</sup>
- 3- توفر الإرادة السياسية القائمة على التوجه الديمقراطي الذي يتبنى مشاريع التغيير في جميع المجالات.
- 4- ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي (رؤية 2020)، بالإضافة لتبني التخطيط الاستراتيجي الدقيق كأحد أهم أدوات النجاح في التجربة الماليزية ، وعلى أن تأخذ الخطط في الاعتبار مصالح الضعب الماليزي. وتستند الخطط التنموية في صياغة توجهاتها بالمملكة على الرؤية المستقبلية بعيدة المدى حتى عام 1446/45هـ.
- 5- في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها منذ مطلع الثمانينيات مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم " ماليزيا كشراكة " ، وكأنها شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية ، وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.<sup>86</sup>
- 7- تعتبر العدالة الاجتماعية التي تبني على التكافل العام والتوازن الاجتماعي، وتمثل "التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن أو اللون، أو غير ذلك " ، من أهم الركائز في مسيرة التنمية للدول.
- 8- التأكيد على دور الإسلام في دفع عملية التنمية منذ تأسيس الدولتين ، وتمسك البلدين بالهوية الإسلامية، جعلهما إحدى قصص النجاح التي حققها المسلمون اليوم بتمسكهم بهويتهم الإسلامية، وبكل ما تحمله من مظاهر التسامح والإخاء مع مواطنيهم من المسلمين ومع غير المسلمين، وهذا شاهد على أن التطبيق الإسلامي الصحيح في سياسة العلم والعمل دافع قوي للنهضة، وإثبات واقعي معاصر لمفهوم التنمية بالإيمان.
- 9- أهمية التمسك بالقيم وبالثقافة الإسلامية ، وأثر ذلك في تحديد ملامح الانطلاقة التنموية التي عرفتها كلا الدولتين ، والقائمة على فكرة التوازن بين الهوية القومية والعلاقة مع الآخر، وتقدم ماليزيا نموذجاً شديداً للوضوح فيما يتعلق بالعمل على مراعاة الواقع الماليزي مع الانفتاح على كافة الأفكار والثقافات والسياسات التي يمكن أن تكون ذات أهمية في المجال التنموي بصورة المتعددة مع رفض التحديث بمعناه العلماني الغربي لتعارضه مع القيم الثقافية الإسلامية والتوزيع المنصف، والتكامل بين السياسات التنموية، والوحدة الوطنية، والإطار المؤسسي لصياغة، وإنجاز، ورصد، وتنسيق هذه السياسات، تشكل أهم المتغيرات الحاكمة في تجربة التنمية المستدامة.

<sup>(\*)</sup> في تقرير أصدره معهد الأبحاث للاقتصاد والسلام "IEP"، ووفقاً لمؤشر السلام العالمي "GPI" لعام 2014 صنفت ماليزيا من بين الدول الأكثر أمانة والمسألة عالمياً. واحتلت المرتبة 33 عالمياً والمرتبة السادسة في قارة آسيا خلف نيوزيلندا واليابان وأستراليا وسنغافورة وتايوان، بـ 1.659 نقطة على مؤشر السلام العالمي. وحسب التقرير دائما فإن ماليزيا تنفق 15.3 مليار دولار أي ما يعادل 2.9% من الناتج المحلي لاستتباب الأمن. أنظر: مجلة اسواق ،

الموقع: <http://www.aswaqpress.com/articles/167> ، 20/06/2014

<sup>85</sup> التجربة الماليزية في الإصلاح الإداري، مرجع سابق.

<sup>86</sup> عمر حوتية ، " القيادة الابداعية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة " التجربة الماليزية نموذجاً ، مرجع سابق.

### 3- الحلول المقترحة للتخفيف من حدة الفقر بالدول العربية في ضوء نتائج التجريبتين:

بالنظر للتجريبتين المدروستين يمكن التوصل إلى بعض الحلول المقترحة للتخفيف من حدة الفقر في الدول العربية ، وهي:

- 1- لإيجاد الحلول والسياسات التي تساعد في التخفيف من حدة الفقر، لابد من الأيمان بأن مشكلة الفقر لن تحل بين يوم وليلة، ولكنها تحتاج إلى سنوات ومرحل ، وإلى مشاركة جميع فئات المجتمع من فقراء وحكومة وأجهزة وجمعيات خيرية ، ... الخ .
- 2- ضرورة توفير قاعدة معلومات وبيانات وافية عن ظاهرة الفقر وعن الحجم الحقيقي لهذه المشكلة وتوزيعها وخصائص الفقراء والعاطلين عن العمل الاجتماعية والاقتصادية.
- 3- السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية والمتوازنة والقضاء على التخلف والتي يكون أساسها الاعتماد على النفس وتغليب المصالح الاقتصادية العربية على المصالح القطرية الضيقة.
- 4- العمل الجدي من أجل إقامة كيان اقتصادي عربي قوي وموحد، وتحقيق التوازن العربي الحقيقي أو التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة الكيانات الاقتصادية الكبيرة الموجودة في العالم، ومناهضة مبادئ العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- 5- تهيفة البيئة الاقتصادية المحلية في الدول العربية لانطلاقه تنمية ذات أبعاد اجتماعية فعالة، تشجع القطاع الخاص على تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي من جهة وتعزيز القدرة على حفز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة من جهة ثانية وذلك من خلال إقرار حزمة من التشريعات تخدم أهداف وتوجهات السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية 6- السعي لفتح بعض أسواق العمل الخارجية وخصوصاً في دول الخليج العربي أمام العمالة العربية وخاصة من الدول العربية الفقيرة.
- 7- دعم وتفعيل دور الصناديق الاجتماعية المتخصصة، التي تهدف إلى معالجة الفقر بين الأفراد، وتأهيل الأسر الفقيرة بتمهيد السبل أمامها للمساهمة في العملية الإنتاجية بالاعتماد على قواها الذاتية من خلال توفير التمويل للمشاريع الإنتاجية الصغيرة كثيفة العمالة والمدرة لدخل وتحويل طالبي الوظائف إلى أصحاب العمل.
- 8- التوسع في برامج التدريب المهني الهادفة إلى تأهيل القوى العاملة وتمكينها من إشغال فرص العمل المتاحة، وتعزيز دور مؤسسات التدريب المهني وزيادة عدد مراكزها لرفع قدرتها على تأهيل القوى العاملة وزيادة كفاءتها وإنتاجيتها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل.
- 9- تقديم برامج لتنمية المشروعات الصغيرة ، وتمويلها من خلال تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة ، بالإضافة لتقديم خدمات المعونة الفنية من تدريب وتسويق ومتابعة حل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة.
- 10- تنمية الأنشطة الزراعية: استصلاح الأراضي، ري، مواشي، الغابات، إضافة إلى توزيع الأراضي ذات الملكية العامة على الكفاءات المحلية بنظام التأجير الميسر خاصة في الدول التي بها مساحات زراعية واسعة كالسودان والمغرب وسوريا.
- 11- أن تقدم الحكومات العربية التعليم ومنذ مراحله الأساسية على نفقتها للأجيال الناشئة للمساهمة في الحد من انتشار الأمية.
- 12- أن تكون المرأة في مركز الاستراتيجيات المطبقة، مع محاربة التمييز ضدها وضرورة النهوض بدورها للوصول لنتائج تنمية فعالة.
- 13- تخصيص إعانات إضافية لصالح الفئات محدودي الدخل مراعاة للاعتفاع المستمر في أسعار اليلع والخدمات.
- 14- استثمار الأموال العربية الموجودة في البنوك الأجنبية في مشاريع تنمية بالدول العربية للمساهمة في الاقلال من الفقر فيها.

#### الخاتمة :

بعد التأصيل النظري لظاهرة الفقر في العالم العربي ، نجد بأن الدول العربية أمام رهان كبير وهو التفكير جلياً في مستقبلها ومحاولة استدراك ما فشلت فيه، خاصة أمام النتائج الهزيلة التي حققتها في مجال محاربة الفقر مقارنة بدول أفقر منها من حيث الثروات الطبيعية وهو ما تعكسه مراتبها المتأخرة لمعظمها في مؤشرات التنمية البشرية ، وما بنجر عن ذلك من مشاكل اجتماعية ونزاعات محلية. ومن خلال دراسة تجريتي ماليزيا والسعودية بخصوص محاولتهما التنموية وللإقلال من معدلات الفقر بين شعوبهما ، يتبين لنا مدى دور القيادات السياسية والفكرية العربية بالتصدي لمشكلة الفقر والتعامل معها بصورة علمية للحد من الآثار الناجمة عنها.

وفد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية :

- إن القضاء على ظاهرة الفقر أو التخفيف من حدتها يستدعي معرفة جيدة بالأسباب والعوامل الأساسية للفقر.
- أن مكافحة الفقر لا يقع على عاتق الدولة وحدها بل لا بد أن تكون هناك نية وعزيمة من طرف المجتمع ذاته وتفعيل لدوره، ولعل منظمات المجتمع المدني تلعب دور مهم في توعية المجتمع وإبراز أهمية العمل الجماعي، لأنها اقرب ما يكون إلى المجتمع.
- أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعملي الدخل...، قد أخفقت، نتيجة لعدم ترشيد النفقات، وضخامة الحاجات، ولأن هذه التدابير ظرفية تلعب دور المسكن للتخفيف من تدهور الأوضاع الاجتماعية بدل استئصال الفقر نهائيا.
- لقد كان للقيم الدينية والثقافية أثرها العظيم في مواجهة مشكلة الفقر وإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية في كل من ماليزيا والمملكة العربية السعودية ، فهي تعتبر أحد مرتكزات التنمية لأي مجتمع.
- وبعد تشخيص ظاهرة الفقر بالدول العربية، ودراسة تجربي ماليزيا والسعودية ، ونتائجهما المشجعة في محاربة الفقر، نقترح ما يلي:
- على الدول العربية مثلها مثل باقي الدول النامية أن تضع استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر واستئصاله من المجتمع ، وذلك وفق طرق متناسقة ذات أمد طويل تتماشى مع سياسات الاقتصاد الكلي وليس اعتماد حلول جزئية قصيرة المدى ومؤقتة.
- ضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة بالإضافة إلى تسطير سياسة تنموية مستدامة لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة ، وحتى يتم تخفيف الضغط المالي على الاقتصاد الوطني، والكف عن الاعتماد على مورد واحد ، وخاصة بالدول المنتجة للنفط.
- خلق وظائف جديدة وغير مؤقتة ومبادرات لتنمية المجتمع المحلي، والمساعدة على التقليل من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على مجموعة مستهدفة من المجتمع كالمخرجين الجدد، والشباب العاطلين عن العمل، والمسرحون والأسر التي تعولها نساء.
- تفعيل مؤسسة الزكاة في الدول العربية لما لها من دور هام يمكن أن تلعبه في المجتمع - من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتكافل بين الأفراد - وكذا استغلال المبالغ المتأتية من مداخيلها لإصلاح الشبكة الاجتماعية وتمويلها.
- الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاعتماد على العمالة المحلية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة لأقصى حد.
- إصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تساهم في التعاون الاقتصادي بين الوطن العربي والإسلامي، والتنسيق حول الاجراءات العملية المفيدة للاقلال من الفقر بناء على تجارب الدول الناجحة في هذا المجال.
- دعم نشاط العمل الخيري وفتح المجال أمام المنظمات غير الحكومية (الحركة الجمعوية) للقيام بدورها في مكافحة الفقر.
- الاستفادة من آلية "خط الكفاية" السعودي لرصد معدل الفقر ونسب انتشاره في الدول العربية، وتوسيع دائرة تطبيقه.
- الاهتمام بإقامة المشروعات الإسكانية للفقراء والمعوزين لان ذلك سيقفل من المصروفات المالية على البرامج المقدمة للفقراء على المدى البعيد، ويراعى التنوع الجغرافي في إقامة المشروعات الإسكانية بحيث تشمل الأرياف والقرى.
- وتبقى مكافحة الفقر ومحاولات الاقلال منه قضية ملحة، ذلك أنه بالإضافة إلى بعدها الأخلاقي والإنساني ، فإنها أحد السبل للانطلاق إلى حياة واعدة أكثر رخاء وأمنا، والخلاص منها هو أحد سبلنا لخلق مجتمع أكثر نماء وتقدما.

#### قائمة بالمراجع

- 1- أبو الفهم زياد ، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في الوطن العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي 2009.
- 2- الرواف ، عثمان ياسين وآخرون ، منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية (1420-1430هـ) ، دار الحمضي ، الرياض ، 2010 م .
- 3- المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، الطبعة 27 ، بيروت ، 1986 .
- 4- القصبي ، غازي بن عبد الرحمان ، نحو استراتيجية موحدة لمكافحة البطالة ، مركز الملك فهد الثقافي ، الرياض ، 1425 هـ .
- 5- باتر محمد علي وردم ، العولمة ومستقبل الأرض ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ، 2003 .

- 6- مركز الانتاج الاعلامي ، مكافحة الفقر ، سلسلة يصدرها مركز الانتاج الاعلامي بجامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، 1427 هـ .
- 7- عاطف غيث محمد ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1997 .
- 8- عبد الحميد ، عبد الواحد بن خالد ، هموم العمل والبطالة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ، اصدارات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المملكة العربية السعودية ، 1427 هـ .
- 9- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، الرياض ، 1430 هـ .
- 10- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، خطة التنمية التاسعة (1431/31هـ - 1436/35هـ) ، المملكة العربية السعودية ، 2010 .
- 11- إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الأسبوعية للمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية ، مصرف ليبيا المركزي ، 2012 .
- 12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا ، " الفقر في عربي آسيا من منظور اجتماعي " ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 1997 .
- 13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 م ، تحديات الأمن الإنساني " ، شركة كوركي للنشر ، بيروت ، 2009م .
- 14- تقرير التنمية البشرية 2014 ، " الماضي في التقدم : بناء المنفعة لدرء المخاطر " ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، 2014 .
- 15- تقرير التنمية البشرية 2013 ، نخضة الجنوب ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، نيويورك ، 2013 .
- 16- وزارة الاقتصاد والتخطيط (2010هـ) ، خطة التنمية التاسعة (1431/31هـ - 1436/35هـ) ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .
- 17- أثير عبد الخالق ، " إستراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (دراسة مقارنة) " ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد بالجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2009 .
- 18- باتل جبر بتال السبيعي ، " محاربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وأثرها في الوقاية من الجريمة دراسة تأصيلية " ، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1432هـ/2011م .
- 19- رجي محيل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987-2007 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2009 .
- 20- الصادق بوشنافة وعائشة موزاوي ، " دور حماية الابداع المعرفي في تحفيز أنشطة البحث والتطوير - تجربة ماليزيا - " ، الملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات المعرفة والابداع ، جامعة سعد دحلب- البلدة ، الفترة 17-18 افريل 2013 .
- 21- عدنان ياسين مصطفى ، "الفقر والمشكلات الاجتماعية" ، بحث مقدم إلى ندوة الفقر والغنى في الوطن العرب ، قسم الدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
- 22- شريف غياط ، عبد المالك مهري ، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربتها : دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية ، جامعة صفاقس - تونس ، خلال الفترة 27 - 28 - 29 / 6 / 2013م .
- 23- سالم بروق ، "الإقلال من الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي مقارنة معرفية" ، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية - الجزائر ، 24 - 23 فيفري 2011 .
- 24- عمر حوتية ، " القيادة الابداعية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة " التجربة الماليزية أنموذجاً" ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول الإبداع والابتكار للتنمية المستدامة 2014 : القيادة من خلال الإبداع والابتكار والاستدامة ، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، أيام 20 - 22 أكتوبر 2014 .
- 25- الفريح ، صالح بن عبد الله ، " معالجة مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي " ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد (45) ، 1429 هـ .
- 26- بن ناصر عيسى ، مشكلة الفقر في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، جامعة تلمسان ، عدد 2/2003 .
- 27- لحيلح الطيب ومحمد حصاص ، "الفقر... التعريف ومجاولات القياس" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 2010/07 ، جامعة بسكرة ، الجزائر .
- 28- مجلة العمل ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، العدد (31) ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1432 هـ .
- 29- عبد الحافظ الصاوي ، " قراءة في تجربة ماليزيا التنموية " ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 451 ، الشهر 5 ، السنة 3 ، الكويت .
- 30- عبد السلام مصطفى ، "اشكالية العلاقة بين الفقر والتخلف الاقتصادي" ، مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الاسلامي ، المملكة العربية السعودية ، العدد 235 ، 2007 .
- 31- عمر حوتية ، " دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الموارد البشرية العربية : دراسة لتجربتي جمعية "اقرأ" نحو الأمية بالجزائر ، ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة باليمن " ، مجلة التكامل الاقتصادي ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي ، جامعة أدرار - الجزائر ، عدد 3 / 2014 .

- 32- فائز بن إبراهيم الحبيب، " النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية : دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة 1965-1990"، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 23 ، العدد 1995/04 ، مكتبة جابر الأحمد المركزية ، الكويت .
- 33- قورين حاج قويدر ، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية ، البطالة والتضخم" ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة الشلف، العدد 12 ، جوان 2014 .
- 34- مجلة اسواق ، 20/06/2014 ، الموقع : <http://www.aswaqpress.com/articles/167>
- 35- المملكة الأقل عربياً في نسبة الفقر.. والعاشرة عالمياً في تدني نسبة الفقراء ، صحيفة الرياض ، الخميس 26 ذو الحجة 1434 هـ - 31 أكتوبر 2013م - العدد 16565 .
- 36- أنور أبو العلا ، " تقديرات معدل البطالة في المملكة " ، صحيفة الرياض ، الأحد 04 ربيع الأول 1435 - 05 يناير 2014 م - العدد 16631 .
- 37- جريدة الشرق الاوسط - الاحد 14 محرم 1430 هـ 11 يناير 2009 .
- 38- جريدة الشرق الاوسط : الثلاثاء 08 ربيع الاول 1425 هـ - 27 ابريل 2004م ، العدد : 9282 .
- 39- محمد الحيدر ، «خط الكفاية».. مصطلح تنموي جديد وابتكار سعودي للحد من الفقر، صحيفة الرياض ، الخميس 10 ابريل 201م - العدد 26.
- 40- صحيفة الرياض ، الثلاثاء 20 شوال 1434 هـ - 27 اغسطس 2013م - العدد 16500 .
- 41- صحيفة اليوم- الدمام ، سبتمبر 13 ، 2005 ، الموقع : <http://www.alyaum.com> .
- 42- عبود، زهير كاظم ، " اليوم العالمي لمكافحة الفقر " ، جريدة الصباح ، العدد 2086 ، 2010 ، بغداد.
- 43- سليمان بن عبد الله الرويشد ، " بتيسير الحصول على مسكن.. يُقضى على الفقر " ، صحيفة النهار ، الاثنين 04 نوفمبر 2013م - العدد 16569 .
- 44- خطاب رئيس الوزراء الماليزي السيد عبد الواحد عمر في احتتام النقاش حول الخطاب الملكي في البرلمان الماليزي يوم: 31/07/2013
- 45 - جريدة الرياض ، العدد 15584 ، تاريخ 1432/03/20هـ ، الموقع الالكتروني : <http://www.alriyadh.com> .
- 46- منظمة العمل العربية ، ارتفاع البطالة إلى 20 مليون شخص ، جريدة الحياة ، لثلاثاء 16 سبتمبر/ أيلول 2014 .
- 47- البلدان العربية واليوم العالمي للفقر ، الخميس 28 ذو الحجة 1435هـ - 23 أكتوبر 2014م ، موقع قناة العربية نقلا عن صحيفة "الحياة" : <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/10/23.htm>
- 48- تصريح المدير العام لمنظمة العمل العربية ، جريدة الجزائر نيوز ، الأحد ، 14 أبريل 2013 . <http://www.djazairnews.info/national/422013.html>
- 49- العالم العربي يواجه الفقر في يومه العالمي، سكاى نيوز عربية ، الجمعة 17 أكتوبر 2014، الموقع : <http://www.skynewsarabia.com/web/article/695394>
- 50- ماليزيا ، موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة : <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- 51- محاربة الفقر.. مهمة ليست بالمستحيلة ، موقع سكاى نيوز عربية : <http://www.skynewsarabia.com/web/article/385848/>
- 52- محمد سليمان الضبعان، "ظاهرة الفقر"، متاح على الموقع : [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net) ، بتاريخ : 2014./10/27
- 53- محسن صالح ، "النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف" ، مركز الجزيرة للدراسات ، متاح على الموقع : <http://studies.aljazeera.net/> .
- 54- نورة خالد السعد ، تجربة ماليزيا.. وحافز، صحيفة المدينة، الجمعة 2012/06/08 م ، الموقع : <http://www.al-madina.com/node/383123>
- 55- علاء المنشاوي : شروق برس ، ماليزيا ... النمر الاسلامي الذي هزم الفقر ، الموقع : <http://www.malaysiaarab.com/forums/archive/index.php/t-846.html>
- 56- علي عبد القادر علي ، الفقر : مؤشرات القياس والسياسات ، متاح على الموقع : [www.arab-api.org/images/publication/pdfs/.../113\\_develop\\_bridge4.pdf](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/.../113_develop_bridge4.pdf)
- 57- موقع البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.URHC?display=graph>
- 58- موقع وكالة الوزارة لشؤون الضمان الاجتماعي : <http://www.mosa-d.gov.sa>
- 59- BRYAN K. RITCHIE (2005), Coalitional Politics, Economic Reform, and Technological Upgrading in Malaysia, World Development Vol. 33, No. 5.
- 60- Bartholomew M. Nyagetera, Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania, p:6 ,7, available on the following link, <http://archive.lib.msu.edu/DMC/African.pdf>